



دولة فلسطين

أجندة السياسات الوطنية 2022-2017



المواطن أولاً...

كانون الأول 2016



دولة فلسطين

أجندة السياسات الوطنية

2022-2017

المواطن أولاً

كانون الأول 2016



قائمة المحتويات

5	تقديم رئيس الوزراء
7	الفصل الأول: المواطن أولاً
11	الفصل الثاني: مواجهة التحديات والاستغلال الأمثل لطاقتنا الكامنة
15	الفصل الثالث: أجندة السياسة الوطنية
16	- الرؤية الوطنية
17	- المحور الأول: الطريق نحو الاستقلال
17	- الأولوية الوطنية الأولى: تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال
21	- الأولوية الوطنية الثانية: الوحدة الوطنية
24	- الأولوية الوطنية الثالثة: تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين
26	- المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة
27	- الأولوية الوطنية الرابعة: الحكومة المستجيبة للمواطن
30	- الأولوية الوطنية الخامسة: الحكومة الفعالة
34	- المحور الثالث: التنمية المستدامة
36	- الأولوية الوطنية السادسة: تحقيق الاستقلال الاقتصادي
38	- الأولوية الوطنية السابعة: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون
39	- الأولوية الوطنية الثامنة: تعليم جيد وشامل للجميع
42	- الأولوية الوطنية التاسعة: رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع
43	- الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية
45	الفصل الرابع: الإدارة الفعالة لمواردنا
51	الفصل الخامس: الوفاء بوعدنا



تقديم

يشرفني بصفتي رئيساً للوزراء أن أقدم لأبناء شعبنا ولشركائنا المحليين والدوليين وثيقة أجندة السياسات الوطنية «المواطن أولاً» للأعوام 2022-2017، لتشكل برنامج عمل وطني من أجل الإنسان وتحقيق الحرية والازدهار. جاء إعداد هذه الأجندة بتوجيهات مباشرة من فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس للحكومة الفلسطينية بالتركيز على المواطن أولاً وتأمين الخدمات الأساسية ذات الجودة لكافة أبناء شعبنا دون تمييز وأينما تواجدوا، وضمان تعزيز مقومات صمودهم لا سيما في المناطق المسماة «ج» والقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين المستقلة وقطاع غزة. إستندت الأجندة في إعدادها إلى عملية تشاورية عريضة مع الشركاء والمعنيين كافة، المحليين والدوليين، من داخل فلسطين وخارجها، لمواصلة العمل والمراكمة على الإنجازات السابقة. تركزت هذه الأجندة على محاور ثلاثة هي: الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة.

وفي إطار مشروعنا الوطني نحو الحرية والاستقلال نسعى إلى تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وبسط السيادة الفلسطينية على كامل أرض دولة فلسطين على حدود العام 1967، بما فيها القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين المستقلة، إلى جانب العمل مع الشركاء كافة لتفعيل آليات مساءلة الاحتلال أمام الأطر والمحاكم الدولية. وفي السياق ذاته، نسعى إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز وحدة الأرض والشعب الفلسطيني، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الممارسة الديمقراطية وبناء أواصر الترابط مع الفلسطينيين أينما تواجدوا، وضمان مساهمتهم في بناء الدولة وتحقيق الاستقلال.

وفي إطار جهودنا المستمرة نحو التنمية والإصلاح تسعى الحكومة، من خلال هذه الأجندة، إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز استجابة المؤسسات العامة لإحتياجات المواطن مع ضمان المساواة والعدالة في الوصول والحصول على هذه الخدمات. كما نسعى إلى تعزيز فعالية الحكومة القائمة على المساءلة والشفافية والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة لنا. ولضمان استدامة التنمية فإننا نسعى إلى تحقيق

الاستقلال الاقتصادي وتوفير بيئة استثمارية ملائمة تساعد على تطوير الصناعة الفلسطينية والقطاعات الإنتاجية الواعدة بما يضمن توفير فرص عمل لائقة للجميع. وتحمل العدالة الاجتماعية جوهر أجندة السياسات الوطنية، حيث نلتزم بالعمل على الحد من الفقر وتوفير نظم ملائمة ومتكاملة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعزيز وصول الجميع للعدالة، مع العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتأمين مستقبل أفضل للشباب الفلسطيني. كما نلتزم بالعمل على توفير تعليم جيد وشامل للجميع، وخدمات رعاية صحية شاملة وذات جودة ومتاحة للجميع. كما نسعى لتأمين مقومات الصمود كافة للمواطنين في أرضهم، وذلك من خلال توفير الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون، وتوفير الاحتياجات الأساسية، والنهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية، وضمان الاستدامة البيئية من خلال إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وحماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني.

ندرك، ونحن نتطلع لتنفيذ هذه الأجندة، حجم التحديات التي نواجهها جميعاً. فإسرائيل ماضية في استعمارها الاستيطاني لأرضنا، وماضية وبلا هوادة، في تنفيذ أجندتها في الضم والتوسع، من خلال بناء المستوطنات وتوسيعها، وماضية في حصارها لقطاع غزة، وتهويد القدس، والسيطرة على مواردنا ومقدراتنا الطبيعية. وفي الوقت ذاته الذي يهدد فيه الاحتلال الاستيطاني جميع مناحي حياتنا بما فيها استقرارنا الاقتصادي والمالي، تأتي التقليلات الحادة التي طرأت على المساعدات الخارجية لتضيف من حجم التحديات والمعاناة التي يواجهها أبناء شعبنا في أماكن تواجهه كافة. لذا، وبالرغم من كل هذه التحديات التي تواجهنا، فإننا عاقدوا العزم على بذل قصارى جهودنا للوفاء بوعودنا التي قطعناها على أنفسنا في تلبية احتياجات المواطنين، وفي مقدمتها الخلاص من الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال.

من موقعي كرئيس للوزراء، ومن خلال تواصلتي الدائم مع المواطنين في ربوع وطننا، أشعر بالفخر لمدى الثبات والصمود الذي يتحلى به أبناء شعبنا في وجه المحن التي تعصف بنا، ومن هنا فإن هذه الأجندة تولى اهتماماً خاصاً لدعم صمودهم في كافة أماكن تواجدهم، لا سيما في المناطق المسماة «ج» والقدس الشرقية وقطاع غزة، وتوفير لهم مقومات الصمود وسبل العيش الكريم.

وفي الختام، أود أن أعبر عن امتناني لجميع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة، وبالطبع للعاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ممن أسهموا بأفكارهم ورؤيتهم واستشاراتهم حول الطريق الأمثل للمضي قدماً نحو تعزيز التنمية في دولة فلسطين والنهوض بها. ومن هنا، أدعو المؤسسات الحكومية كافة وشركاءنا المحليين والدوليين للعمل سوياً لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المرجوة.

رامي حمد الله
رئيس الوزراء



الفصل الأول: المواطن أولاً



تشكل «أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022: المواطن أولاً» والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، خطة التنمية الوطنية الرابعة التي تعدها دولة فلسطين وتصدرها منذ العام 2008. ويشير عنوان هذه الوثيقة إلى التزام الخطة وتأكيداً على وضع خدمة المواطن الفلسطيني في جوهرها.

ففي المقام الأول، يستحق الفلسطينيون حقوق الإنسان الواجبة لهم بصفتهم مواطني دولة مستقلة تنعم بالرخاء والازدهار، وتعيش في سلام مع جيرانها، وتملك السيادة الكاملة على ترابها الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ومع أنه ليس في وسع هذه الخطة أن تحدد المسار نحو نيل الاستقلال على وجه الدقة، فهي تستطيع أن تضمن تعزيز صمود أبناء شعبنا وترسيخه من خلال التأكد من أن كل مؤسسة من المؤسسات العامة تمتلك الجاهزية التامة التي تمكنها من ممارسة الصلاحيات المنوطة بها وتقديم خدماتها لجميع المواطنين الفلسطينيين.

وفي المقام الثاني، دأبت الخطط الوطنية السابقة على التركيز على بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتعزيز قدراتها في أداء المهام والصلاحيات المنوطة بها. وبذلك، ينبغي أن تتحول أجندتنا من بناء المؤسسات وتطوير القدرات إلى مرحلة تالية تركز على احتضان المؤسسات العامة لأجندة تركز على المواطنين، وتبذل كل ما في وسعها في سبيل الارتقاء بمستوى حياة أبناء شعبنا ونوعيتها، من خلال تقديم الخدمات العامة ذات الجودة، وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص، وتوفير الحماية الواجبة للفئات الضعيفة والمعوزة، وذلك على الرغم من العقبات التي يضعها الاحتلال الاستيطاني أمامنا، والإغلاق الذي يفرضه علينا، ومصادرته لمواردنا الطبيعية.

الإطار (1): خطط التنمية الوطنية التي أعدتها دولة فلسطين منذ العام 2008

- خطة الإصلاح والتنمية للأعوام 2008-2010
- خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011-2013: إقامة الدولة وبناء المستقبل
- خطة التنمية الوطنية للأعوام 2014-2016: بناء الدولة وتجسيد السيادة

ولغايات تحقيق هذه الأهداف، تعتمد «أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022: المواطن أولاً» سياسة واقعية وإطاراً مالياً يبقي على نيل الاستقلال محورياً أساسياً، مع تركيز مؤسساتنا العامة على المواطنين الذين تقدم خدماتها لهم. ولا يعني هذا الأمر أن ننفق ما يتخطى حدود إمكانياتنا، بل يعني توظيف الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية للارتقاء بنوعية حياة أبناء شعبنا.

في ثاياتها، تحدد وثيقة «أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022: المواطن أولاً» التوجهات الإستراتيجية لاستكمال الجهود لإنهاء الاحتلال الاستيطاني على أرضنا، ولتنمية مؤسسات عامة قوية تضع المواطن كمركز لعملها. وتأتي الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، والموازنة العامة متوسطة المدى، كمكونات تتكامل مع أجندة السياسات الوطنية، التي بمجملها تشكل خطة التنمية الوطنية الرابعة لفلسطين.

لقد تم العمل على إعداد هذه الوثيقة، وكذلك على إعداد الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، من خلال الشراكة الكاملة والجهد الجماعي للمؤسسات الحكومية مع هيئات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، ومع شركائنا الدوليين في مجال التنمية. ونحن ندرك، إذ نضع هذه الخطة بين أيديكم، أن الكلمات ليست سوى نقطة الانطلاق التي نستهل بها عملنا. وينبغي ترجمة هذه الكلمات، لكي يكون لها معناها ومغزاها، إلى إجراءات مستدامة تبث روح الأمل في المستقبل، وتحسن حياة أبناء شعبنا اليوم قبل الغد.



**الفصل الثاني: مواجهة التحديات والإستغلال
الأمثل لطاقتنا الكامنة**



مع أن هذه الخطة تحدد مساراً عملياً يغذي الأمل في المستقبل ويرسخه، إلا أننا ندرك مدى هشاشة البيئة التي تقدمها فيها ونضعها بعين الاعتبار. فلسطين تجد نفسها مثقلة بسلسلة من الحلقات المفرغة. وفي غنى عن القول إن الاحتلال الاستيطاني هو أبرز هذه الحلقات وأكثرها شراسة على الإطلاق. فإسرائيل ما فتئت تنفذ أجندة الضم والتوسع، وتقويض كل فرصة لنهوض الاقتصاد الفلسطيني، وهي تنفذ سياساتها دون هوادة ودون حسيب ولا رقيب، ضاربة بعرض الحائط كل الشرائع والأعراف الدولية.

- فلا تزال المستوطنات تتمدد وتتوسع في جميع أنحاء الضفة الغربية، وفي حال استمرار المعدل الحالي للتوسع الذي تشهده هذه المستوطنات، فسوف يتخطى عدد المستوطنين فيها المليون مستوطن بحلول العام 2030.

- ولا يزال قطاع غزة يعاني من آثار العدوان الإسرائيلي المتكرر، ومن الحصار، واستشراء الأزمة الإنسانية التي تعصف به. فلم تتمكن سوى ما نسبته 18 % من أصل 18,000 أسرة أجبرت على النزوح من العودة إلى منازلها التي أُعيدَ تشييدها أو جرى ترميمها. وما تزال 47 % من الأسر الفلسطينية القاطنة في القطاع تعاني من انعدام الأمن الغذائي. كما يعاني 70 % من سكان غزة من نقص حاد في تزويد المياه، بينما 95 % معرضون للإصابة بالأمراض الناتجة عن قلة جودة المياه.

- ولا تزال إسرائيل تمنع أعداداً متزايدة من أبناء الشعب الفلسطيني من الوصول إلى المنطقة المسماة (ج) التي تشكل 64 % من مساحة الضفة الغربية، حيث لا تزيد المساحة التي تسمح لإسرائيل للفلسطينيين بالبناء فيها عن 0.5 % من مجمل مساحة هذه المنطقة. وفضلاً عن ذلك، يلتهم جدار الضم والتوسع ما يزيد عن 9 % من مساحة الضفة الغربية، ويحاصر بينه وبين الخط الأخضر ما يزيد على 335,000 مواطن فلسطيني، بمن فيهم المواطنون من سكان القدس الشرقية.

- وما تنفك إسرائيل ماضية في مصادرة مواردنا الطبيعية، وتعدّ المياه أبرز الأمثلة الصارخة على ذلك، حيث تواصل إسرائيل استخراج ما نسبته 80 % من المصادر المائية الفلسطينية في الضفة الغربية. وبالتالي، يواجه الفلسطينيون شحاً مزمناً في المياه، حيث لا تزيد حصة الفرد من المياه عن 79 لتراً في اليوم، وهو أقل بكثير من المعيار الصحي الأدنى الذي تعتمده منظمة الصحة العالمية، البالغ 100 لتر للفرد يومياً.

- ولا تزال أعمال العنف التي تستهدف الفلسطينيين تشهد ارتفاعاً. فقد تضاعف تقريباً المتوسط الشهري لعدد المواطنين الفلسطينيين الذين استشهدوا جراء الممارسات العدائية لقوات الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلية بين الأعوام 2010 و2015.

● وسجل عدد الممتلكات الفلسطينية التي هدمتها قوات الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلية رقمًا قياسيًّا جديدًا في العام 2016 حيث وصل عددها إلى أكثر من 1000 منزل ومنشأة في عموم أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

وفي عالم ما بعد الاستعمار، فإنه من المفارقات التي تبعث على الأسى أن فلسطين لا تعاني فقط من الانتهاكات المستشرية التي تمس حقوق الإنسان بفعل الاحتلال الاستيطاني فحسب، بل إنها تعاني من اجتثاث اقتصادي ما أدى إلى اعتماد فلسطين على المساعدات الخارجية، وهذا واقع لا نجده، وفي الوقت نفسه لا مجال لنا من تفاديه.

فعلى مدى فترة تقارب عقد كامل، أطلقت دولة فلسطين أجندة إصلاح طموحة من أجل بناء مؤسساتها الوطنية التي تمهد الطريق لنيل الاستقلال. لقد أسهمت المساعدات الخارجية في إسناد جانب لا يستهان به في تنفيذ هذه الأجندة. وكان من المفترض أن يتضاءل اعتمادنا على المساعدات الخارجية مع مرور الوقت ومع تحقق الفوائد المترتبة على إنهاء الاحتلال الاستيطاني على فلسطين. بدلاً من ذلك، وبشكل مأساوي، عززت إسرائيل من استعمارها الاستيطاني لفلسطين. وفي الوقت نفسه، شهدت المساعدات الخارجية، التي تشكل عماد الاستقرار المالي وقوامه في دولة فلسطين، تراجعًا هائلًا بلغت نسبته 81 %، من ناحية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، منذ العام 2008. وبالنظر إلى أن الإصلاح يستدعي توفر الموارد، فنحن بحاجة إلى الدخول في حوار صريح مع أسرة المجتمع الدولي حول الآثار المدمرة التي تخلفها التقليلات التي فرضت علينا في وضع نعاني فيه من استفحال الاحتلال الاستيطاني، بدلاً من رفعه وإزالته مثلما كان مفترضًا في الأصل.

إضافة إلى ذلك تواجه فلسطين نوعاً من الحلقة المفرغة في المسألة الديمغرافية، وعدم القدرة من الاستفادة من القوى البشرية الفلسطينية المتزايدة، وتوظيفها في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي. حيث من المتوقع أن يرتفع عدد سكان دولة فلسطين، حسب الاتجاه الحالي للزيادة السكانية، إلى الضعف بحلول العام 2050. وترتفع نسبة السكان في سن العمل مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وسنشهد تضخمًا في أعداد الشباب، وهو ما سيزيد الضغط بشكل مستمر على سوق العمل وخدمات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية على المديين المتوسط والطويل. كما يفرض التقدم الذي أحرزناه في قطاع التعليم لصالح الفتيات، اللواتي ما زلن يعانين من تدني مستوى مشاركتهن في سوق العمل، المزيد من الضغوط التي نواجهها لكي نوفر أعداداً أكبر من فرص العمل التي تعود بالنفع عليهن، وصولاً إلى تمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة. فمن أين لكل فرص العمل هذه أن تأتي؟ وكيف لنا أن نفي بتطلعات الخريجين من أبنائنا الشباب ونلبي طموحاتهم؟ فمع كل شهر يمر، يواجه عدد متنامٍ من الشباب

الفلسطينيين الإحباط الذي ينتابهم بسبب شح الفرص، وهو ما يدفعهم إلى الإحساس بالاغتراب ويزرع اليأس في نفوسهم. وبالتالي، فإن استمرار الاحتلال الاستيطاني على أرضنا سيؤدي إلى فقداننا لفرصة ديمغرافية سيكون لها الأثر الإيجابي على حياة المواطنين في حال أتاحت لنا الظروف لتهيئة البيئة الملائمة لاستثمارها.

ومما لا شك فيه أن هناك مساراً يأخذ بيدنا للمضي قدماً ومن شأنه أن يحول الحلقة المفرغة إلى حلقة تزخر بالفرص المواتية التي تعود بالمنفعة علينا؛ فلو مارست أسرة المجتمع الدولي ما يكفي من الضغط المطلوب على إسرائيل لإنهاء استعمارها لأرضنا، فإن ذلك سيشكل الأساس المطلوب لإطلاق عجلة التنمية، وزيادة فرص العمل بشكل كبير في جميع أنحاء فلسطين. وهو ما سيضع حداً لاعتمادنا على المساعدات والمعونات الخارجية. وفي الواقع، لا تستطيع فلسطين أن تواجه هذه التحديات بمفردها. فإذا كان لحل الدولتين أن يكون قابلاً للتطبيق وأن تُكتب له الحياة، فلا بد لأسرة المجتمع الدولي من إنفاذ الإجراءات المتضافرة التي تضمن وضع حد لأجندة الضم التي تنفذها إسرائيل، واستعادة الاستقرار المالي وإرساء دعائمها بالشراكة مع حكومة دولة فلسطين.

تسعى وثيقة «أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022: المواطن أولاً» إلى تحديد التوجهات السياساتية الواقعية التي تتكفل بتعزيز صمود وتحسين نوعية حياة أبناء شعبنا والارتقاء بها في هذه المرحلة الصعبة، بينما تركز في الوقت نفسه على تحقيق هدفنا النهائي والمتمثل في نيل الحرية والاستقلال، الذي يمثل الأساس لوضع حد للحلقة المفرغة التي تحرمنا من الاستفادة من الإمكانيات التي تزخر بها دولتنا الفلسطينية ومكامن طاقاتها على الوجه الأمثل.



الفصل الثالث: أجندة السياسات الوطنية



تتمحور أجندة السياسات الوطنية حول الرؤية الوطنية، وهي تركز على ثلاثة محاور:

- الطريق نحو الاستقلال
- الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة
- التنمية المستدامة

رؤيتنا الوطنية

على الرغم من صعوبة الطريق نحو الاستقلال، وعدم وضوح الإطار الزمني لتحقيقه، إلا أننا ومنذ إعلان الاستقلال في العام 1988، وإصدار القانون الأساسي الذي أقره المجلس التشريعي في العام 2003، ولغاية إعداد هذه الأجندة الوطنية، قد حددنا وجهتنا النهائية، بشكل واضح لا لبس فيه، وهي تحقيق هدفنا الأسمى في الحرية والاستقلال.

الإطار (2): الرؤية الوطنية التي تعتمدها دولة فلسطين

رؤيتنا الوطنية

فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة تقام على حدود المنطقة التي احتلتها إسرائيل في حزيران العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وهي دولة ديمقراطية مستقرة تحترم حقوق الإنسان وتضمن لمواطنيها كافة حقوقاً وواجبات متساوية، ويعيش سكانها في بيئة آمنة في ظل سيادة القانون، وتعمل على ضمان المساواة بين الرجل والمرأة، وتتمتع عالياً بثروتها الاجتماعية، وتماسك مجتمعا وتضامنه، وتتميز بالثقافة العربية الفلسطينية، والقيم الإنسانية والتسامح الديني. وفلسطين دولة تقدمية تثمن العلاقات الودية مع الدول الأخرى، وأعضاء المجتمع الدولي كافة. أما الحكومة الفلسطينية، فهي حكومة منفتحة وشفافة ومسؤولة تستجيب لحاجات مواطنيها، وتقدم لهم الخدمات الأساسية بنجاعة، وتوفر البيئة التي تتيح للقطاع الخاص مجال التطور والنمو. وتعتبر المصادر البشرية الفلسطينية، القوة المحركة للتنمية الوطنية. أما الاقتصاد الفلسطيني، فهو مفتوح على الاقتصادات الأخرى في أرجاء العالم كافة، ويسعى إلى إنتاج بضائع وخدمات منافسة تتميز بقيمة وجودة عالية. وعلى المدى الأبعد، فإن الاقتصاد الفلسطيني يطمح لأن يصبح اقتصاداً مبنياً على المعرفة.

المحور الأول: الطريق نحو الاستقلال

إن عدم إنجاز تقدم ملموس على صعيد الطريق نحو الاستقلال، يشكل العائق الأساسي لتحقيق الرؤية الوطنية الفلسطينية بقيام دولة فلسطين المستقلة التي تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع جيرانها. إن استمرار الوضع القائم، واستمرار إسرائيل في سياساتها وتعتتها، سيفضي إلى تهديد حل الدولتين المجمع عليه دولياً، وهو ما قد يؤدي إلى فرض حل يقوم على الفصل العنصري (الأبارتهايد)، والذي يعني أن يعيش الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني دون تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية والحقوق الديمقراطية الواجبة لهم. لتفادي مثل هذا السيناريو الكارثي، فإن من واجب الأطراف كافة الحيلولة دون ذلك، والعمل سوياً لاستبدال واقع «فرض إسرائيل الحقائق على الأرض» بواقع «إقامة الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة، كحقيقة راسخة على الأرض وعلى الساحة الدولية».

يشمل المحور الأول لهذه الخطة، محور الطريق نحو الاستقلال، على الأولويات والسياسات الوطنية التالية:

المحور الأول: الطريق نحو الاستقلال	
الأولويات الوطنية	السياسات الوطنية
● تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال	1. تصعيد الجهود وطنياً ودولياً لإنهاء الاحتلال 2. تفعيل آليات مساءلة الاحتلال
● الوحدة الوطنية	3. تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني 4. تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين
● تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	5. تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية 6. تعزيز العلاقات الثنائية لدولة فلسطين

الأولوية الوطنية الأولى: تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال

لمواجهة السياسة الاستعمارية الإسرائيلية، ومقاومة أجندة الضم والتوسع التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، فإنه علينا كفلسطينيين أن نجمع قوانا ونوحد جهودنا لإنجاز الاستقلال وفرضه كحقيقة واقعة. وهو ما يتطلب أيضاً تجنيد الدعم من أسرة المجتمع

الدولي لوضع حد لهذا الاحتلال غير القانوني وغير الأخلاقي الجاثم على أرضنا. إن اعتماد المسار السلمي لإنجاز حقنا في الحرية والاستقلال لا يتطلب المثابرة وبذل الجهد من الفلسطينيين فحسب، بل يتطلب أيضا بذل المساعي الدؤوبة من بقية دول العالم لإخضاع إسرائيل للمساءلة والمحاسبة وزيادة الضغوط عليها بسبب الإعتداءات التي ترتكبها بصفتها نظاما استعمارياً.

السياسة الوطنية الأولى: تصعيد الجهود وطنياً ودولياً لإنهاء الاحتلال

مجدداً، وكما في كل خطة من خططنا الوطنية السابقة، نؤكد على أحقيتنا في السيادة المطلقة على كامل ترابنا الوطني على حدود العام 1967، وعلى أهمية وضع حد لما تقوم به إسرائيل من استيلاء، غير قانوني وممنهج ومتواصل، لأرضنا ومواردنا ومصادرنا الطبيعية، وضرورة رفع الحصار الذي طال أمده عن قطاع غزة وضمان تواصله الجغرافي مع الضفة الغربية، ووآد مساعي إسرائيل المحمومة لسلب القدس الشرقية وعزلها عن بقية أراضي فلسطين وإزالة جدار الضم والتوسع العنصري الذي يحاصر عشرات الآلاف من الفلسطينيين. فإذا كان لحل الدولتين أن يبقى قابلاً للتطبيق، ينبغي إقامة الدولة الفلسطينية باعتبارها وحدة واحدة ومتكاملة، من النواحي الجغرافية والسياسية والقانونية والثقافية والاقتصادية. صحيح أن الوقت يمر ولا يتوقف، ولكننا نؤمن بأن التكتاف في ممارسة الضغط على إسرائيل من جانب الدول الأعضاء في أسرة المجتمع الدولي، مجتمعة ومنفردة، من شأنه وضع حد للاستعمار الإسرائيلي على فلسطين وتثنيه إلى غير رجعة.

بغياب شريك على استعداد لتنفيذ حل الدولتين، تعتزم فلسطين إشراك المجتمع الدولي في دعم استراتيجية تجسيد الدولة الفلسطينية، التي من شأنها رسم المسار للانتقال من دولة فلسطينية تحت الاحتلال إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا سوف نعمل على تطوير استراتيجية تمكننا من بسط سلطتنا على أرض فلسطين جميعها على حدود العام 1967 بما فيها القدس الشرقية كعاصمة لها، وممارسة سلطاتنا على جميع القطاعات كدولة ذات سيادة. وسوف نعمل مع المجتمع الدولي لتحديد وتنفيذ الخطوات العملية اللازمة لتطوير القدرات والوظائف اللازمة لدولة ذات سيادة، من السيطرة على الحدود، لإدارة مجالنا الجوي، لتنظيم التنقيب عن الطاقة، وتحقيق التنمية وغيرها.

وبناءً على ذلك، تتألف السياسة الوطنية الأولى من مجموعة واسعة من التدابير التي تعنى بضمان مشاركة أسرة المجتمع الدولي في رفع هذا الظلم التاريخي الواقع علينا.

تصعيد الجهود الوطنية والدولية لإنهاء الاحتلال

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- بسط السيادة على كامل أرض دولة فلسطين على حدود العام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى مواردها الطبيعية وحدودها البرية والجوية والبحرية، ووضع الركائز القانونية لتجسيد هذه السيادة.
- ترسيخ مكانة القدس الشرقية وتمييزها باعتبارها عاصمة دولة فلسطين.
- رفع الحصار عن المحافظات الجنوبية وضمان التواصل الجغرافي بين شطري الوطن.
- حشد الدعم الدولي للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة وتحرير الأسرى والعمل، على تدويل حل الصراع وفقاً للمرجعيات الدولية.
- استخدام أدوات الضغط القانونية والاقتصادية والشعبية على المستوى المحلي والدولي لإنهاء الاستعمار.
- إعداد خطط تنفيذية لتجسيد الاستقلال، والتي تحدد الخطوات نحو تأكيد السيادة الفلسطينية الكاملة على كل فلسطين وعلى جميع القطاعات والوظائف التي تمارسها الدولة ذات السيادة.

السياسة الوطنية الثانية: تفعيل آليات مساءلة الاحتلال

طلما اعترف العالم بأن احتلال فلسطين والإعتداءات الواقعة عليها تشكل مخالفة لأحكام القانون الدولي وقواعده، وقد أكدت الكثير من قرارات الأمم المتحدة والقرارات القانونية الدولية على انعدام الصفة القانونية للاستعمار الإسرائيلي على نحو لا يدع مجالاً للشك. ومن الأمثلة على تلك القرارات:

- اعتبر قرار مجلس الأمن الدولي الأخير رقم 2334 أن المستعمرات الإسرائيلية غير قانونية وغير شرعية، كما أعلنت محكمة العدل الدولية في الفتوى الصادرة عنها في العام 2004 أن تشييد الجدار يخالف القانون الدولي، كما نصت الفتوى على وجوب وقف العمل على تشييد هذا الجدار، وإزالة الأجزاء التي اكتمل تشييدها منه، ودفع التعويضات وجبر الضرر الناشئ عنه.

● وأدان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره الصادر في العام 2014 «الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الناشئة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية التي قد ترقى إلى مرتبة الجرائم الدولية، وذلك في سياق العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة.

لقد آن الأوان لكي يتحرك العالم ويضع القرارات الدولية المتعاقبة التي تدين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين موضع التنفيذ، وليتخذ الخطوات التي تضمن امتثال إسرائيل للقانون الدولي، ولا يمكن للوضع الذي ترى فيه إسرائيل نفسها كما لو كانت فوق القانون، بطريقة أو بأخرى، أن يستمر على ما هو عليه دون أي تبعات، فبينما تخوض فلسطين مواجهة مع نسختها من الفصل العنصري (الأبارتهايد) والاستعمار، تتطوي المسيرة التاريخية التي خاضتها جنوب إفريقيا على طريق الحرية ونيل الشرعية ملهماً لفلسطين والمجتمع الدولي لما يمكن تحقيقه عندما يقرر المجتمع الدولي التعاون والعمل بحزم لرفع الظلم التاريخي الواقع على شعب من الشعوب.

وإننا نشهد بعض الاتجاهات المهمة على هذا الصعيد، حيث تشدد وتيرة الضغط الاقتصادي العالمي على إسرائيل نتيجة لجهود الكثيرين من المحبين للسلام والحرية في العالم، فقد شكّل القرار، الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في العام 2015 باشتراط وسم البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، قراراً هاماً، وكان موضع ترحيب لدينا، حيث يمنح هذا القرار المستهلكين خياراً بعدم شراء البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية التي تنتفي الصفة القانونية عنها.

وننا أن نتخيل فيما لو اجتمعت جهود أسرة المجتمع الدولي لرفع مستوى الضغط على إسرائيل من أجل إنهاء استعمارها لأرضنا ووضع حد له، فالمطلوب فلسطينياً هو تعزيز الصمود المقاوم للاستعمار الإسرائيلي على الجبهات السياسية والاقتصادية والقانونية والمالية كافة، على أن يترافق ذلك مع جهود للضغط على إسرائيل من جانب العالم بأسره، وهنا لا بد لنا من التأكيد على أن تنفيذ حل الدولتين على أساس عادل سيسهم في تغيير المشهد الجيوسياسي الدولي نحو الأفضل للأطراف كافة.

تفعيل آليات مساءلة الاحتلال

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- مساءلة إسرائيل دولياً، بما في ذلك أمام الأطر والمحاكم الوطنية والدولية من خلال تفعيل الأدوات المستخدمة في مواجهة الاحتلال والفصل العنصري (الأبرتهاید).
- حث الدول على الالتزام بواجبها فيما يتعلق باحترام وضمّان احترام القانون الدولي، بما في ذلك إنهاء الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي لفلسطين.

الأولوية الوطنية الثانية: الوحدة الوطنية

لا تنحصر مسيرتنا التاريخية نحو الحرية والاستقلال بالأرض وحدها، وإنما ترتبط أساساً بتحرير الإنسان وفي بناء مجتمع فلسطيني يتسم بوحدة غير قابلة للتجزئة لأبنائه سواء في الوطن أو في الشتات. فيوماً ما، لن يكون هناك من مناطق مصنفة كمنطقة (أ) أو منطقة (ب) أو منطقة (ج) أو أي تقسيم إقليمي آخر، ولن يكون هناك ما يحول دون تنقل مواطني الدولة الفلسطينية وإقامتهم في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. وينبغي العمل على إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي وقواعده وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسوف نعمل على إدارة أرضنا وما تزخر به من موارد للدخول إلى حقبة جديدة من النمو والازدهار. وفوق كل ذلك، فإننا سنستبدل حالة الانقسام والتشرذم التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي علينا بوحدة أرضنا وشعبنا صاحب السيادة على ترابه الوطني، الذي يتميز بانفتاحه على شعوب المنطقة والعالم.

السياسة الوطنية الثالثة: تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني: أرض واحدة، شعب واحد

لا تمثل رؤيتنا في تجسيد وحدة أرضنا ووحدة شعبنا حلماً بعيد المنال، بل هي نتيجة لصمود أبناء شعبنا وتمسكهم بأرضهم وترابطهم ببعضهم ببعض.

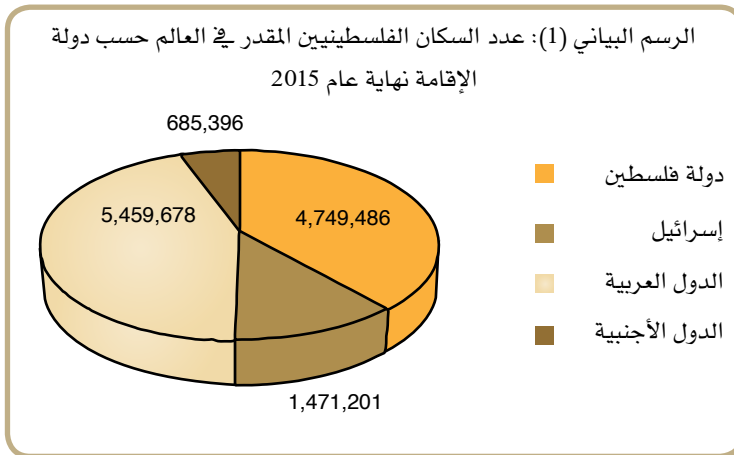
لذا سوف نعمل على تجسيد وحدتنا الوطنية، وتحقيق رؤيتنا بفلسطين الموحدة من خلال توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى هذا الطريق، اعتمدت حكومة الوفاق الوطني، في العام 2015، خطة لتوحيد المؤسسات المدنية العاملة في كلا المنطقتين، كخطوة أولية لا يستهان بأهميتها على صعيد وضع حد للانقسام السياسي والإداري القائم بين جناحي وطننا، وينبغي استكمال هذه الخطوة، وسوف نتابع العمل على إنجازها.

وتمتد الوحدة الوطنية إلى ما هو أبعد بكثير من بلوغ حل سياسي وإداري، حيث ينبغي أن يتمتع مواطنو دولة فلسطين العتيدة، التي تنعم بوحدة إقليمها، بالفرص الاقتصادية ذاتها ونوعية الحياة نفسها في جميع ربوعها، فقد ترك الخراب والدمار الذي خلفه العدوان على قطاع غزة، والحصار المفروض عليه منذ ما يقارب عشر سنوات، سكانه في حالة يرثى لها. ولا يمثل تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة سوى الخطوة الأولى في سلسلة طويلة ترمي إلى ترميم اقتصاد القطاع وبنيتها التحتية المادية وتوطيد أركان تماسكه الاجتماعي.

وسوف تتعزز وحدتنا الوطنية وتترسخ من خلال عملنا على سن مجموعة من التشريعات، التي تتسم بحداتها، وتتسجم أحكامها، وتعكس التزاماتنا الدولية، وتحل محل الإرث الثقيل الذي ورثناه من التشريعات التي سنتها السلطة العثمانية وسلطة الانتداب البريطاني والتشريعات الأردنية والمصرية، ولا سيما الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تركز في جوهرها على سياسات عنصرية استعمارية.

لا تشكل الجغرافيا الأساس لتعريف الشعب الفلسطيني، فإن ما نسبته 62 % من الفلسطينيين يعيشون خارج حدود فلسطين، منهم 44 % لاجئون مسجلون لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) ويعيشون في الأردن وسوريا ولبنان، وهو ما يتطلب من الحكومة الفلسطينية العمل بشكل وثيق مع حكومات الدول المضيفة والمنظمات الدولية للارتقاء بمستوى جودة الخدمات التي تقدم للاجئين الفلسطينيين، وذلك إلى حين انتهاء محنتهم وتحقيق حقهم في العودة.

إننا في الحكومة الفلسطينية نعمل على تطوير الوسائل التي تشجع جميع أبناء شعبنا، داخل فلسطين وخارجها، على الانخراط في مسيرتنا الوطنية نحو الحرية والاستقلال، واستقطاب إسهاماتهم في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، سواء عبر استثماراتهم في اقتصادنا الوطني، أو المساعدات المالية، أو توظيف خبراتهم العملية، أو جهودهم في حشد الدعم الدولي لإنهاء الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال.



تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- إعادة توحيد المحافظات الشمالية والجنوبية وتنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية.
- تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين.
- العمل مع المؤسسات الدولية والدول المضيفة لضمان توفير الخدمات للاجئين في أماكن تواجدهم كافة.
- تعزيز الترابط مع الفلسطينيين أينما وجدوا، وتعزيز مساهمتهم في بناء الدولة وتحقيق الاستقلال.

السياسة الوطنية الرابعة: تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين

تتطوي رؤيتنا الوطنية على التزامنا بإقامة دولة فلسطينية تحتكم لمبادئ الديمقراطية والتعددية. ويشكل، سن دستورنا الدائم، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإرساء حقوق المواطنة، بما يشمل حرية الرأي والتعبير واحترام حرية الصحافة والإعلام مرتكزات أساسية لدولتنا المنشودة.

لقد شكل إعلان الاستقلال الصادر في العام 1988 نقطة انطلاق لمسيرة فلسطين الدستورية. ويُعدّ القانون الأساسي، الذي صدر في العام 2002، وعُدّل في العامين 2003 و2005، بمثابة دستور مؤقت لدولتنا، وقد آن الأوان لاعتماد دستور دائم ينص على أن فلسطين دولة ديمقراطية وتعددية وتراعي معايير حقوق الإنسان.

كنتيجة للظروف التي تعيشها فلسطين، تعطلت إمكانية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل دوري، لكن في نهاية المطاف، يجب تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة في جميع أنحاء فلسطين، وكذلك انتخابات المجالس المحلية، وبشكل دوري.

إن من شأن الدستور الدائم لفلسطين، والتشريعات التي تكفل حقوق الإنسان، صون حقوق الفلسطينيين كافة، وضمان الحماية الواجبة لهم. وبما أن المجتمع المدني على الحقوق لا يقوم على الهياكل القانونية فحسب، وإنما يجب أن يتمتع المواطنون بهذه الحقوق في حياتهم اليومية، فإننا سنوفر السبل لضمان صون حقوق المواطنين وحياتهم الأساسية، وسوف نعمل على التشاور مع الأطراف كافة بشأن التدابير اللازمة للتأكد من تنفيذ التزاماتنا الدستورية ومأسستها، بما يضمن الأثر الإيجابي على حياة المواطنين اليومية.

الإطار (6): السياسة الوطنية الرابعة

تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- الانتهاء من إعداد وإقرار دستور معاصر ومنسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.
- تنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على المستويات كافة.
- تعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

الأولوية الوطنية الثالثة: تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين

لا يزال التزامنا بتجسيد حل الدولتين على أساس سلمي وعادل راسخاً ولم يتزعزع، وفي الوقت الذي يجب فيه حشد الضغط الدولي الذي يكفل توفير البيئة المواتية لتيسير إطلاق مفاوضات مجدية، فسوف تواصل دولة فلسطين اتخاذ الخطوات اللازمة لترسيخ مكانتها ورفع مستواها في أوساط أسرة المجتمع الدولي.

السياسة الوطنية الخامسة: تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية

لا تزال دولة فلسطين ماضية بخطى حثيثة نحو نيل الاعتراف الدولي الكامل بها، فقد رحبت هيئة الجمعية العامة للأمم المتحدة بانضمام فلسطين إلى أسرة المجتمع الدولي في العام 2012 بمنحها صفة دولة مراقب غير عضو فيها، وأضحى العلم الفلسطيني

يرفرف اليوم خفاقاً وبكل فخر أمام صرح الأمم المتحدة. وتكمن خطوتنا التالية، بالطبع، في نيل العضوية الكاملة لدولتنا في هيئة الأمم المتحدة.

وفي العام 2011، أصبحت فلسطين الدولة 195 من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، كما انضمت دولة فلسطين إلى 123 دولة أخرى من الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية في العام 2015. فضلاً عن ذلك، انضمت فلسطين، بفضل انضمامها إلى المؤسسات الدولية وانخراطها فيها، إلى 55 معاهدة واتفاقية دولية، بما فيها تلك المتفرعة عن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتلك التي تعنى بمكافحة الفساد وحقوق الطفل والقضاء على التمييز ضد المرأة. كما التزمت فلسطين، ويقدر إمكاناتها المتاحة، بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، التي اعتمدها هيئة الأمم المتحدة، والتي ينبغي تحقيقها بحلول العام 2030، ويتعين على دولة فلسطين الآن أن توائم تشريعاتها وسياساتها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي التزمت بها.

وإلى جانب السعي إلى الانضمام إلى عضوية المؤسسات الدولية، سوف تواصل فلسطين، وعلى أساس من المباحثات المستفيضة، دراسة الإمكانيات المتاحة لها للانضمام إلى المزيد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

الإطار (7): السياسة الوطنية الخامسة

تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- السعي إلى الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين إلى عدد من المعاهدات والمنظمات الدولية.
- المشاركة الفاعلة في الأطر الدولية.
- الانضمام التدريجي والمدرّوس إلى عدد إضافي من الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

السياسة الوطنية السادسة: تعزيز العلاقات الثنائية لدولة فلسطين

بعد أن اعترفت السويد، في العام 2014، بالدولة الفلسطينية، أصبحت الدولة العاشرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعترف اعترافاً رسمياً بدولة فلسطين، بعد بلغاريا وقبرص وجمهورية التشيك والمجر ومالطا وجمهورية الجبل الأسود وبولندا

ورومانيا وسلوفاكيا. وإننا لن ندخر جهداً في العمل على تعميق علاقاتنا الثنائية مع 137 دولة اعترفت رسمياً بدولة فلسطين. كما أننا لن ندخر جهداً في سعيينا نحو توسيع نطاق علاقاتنا الثنائية لتشمل الدول التي لم تعترف رسمياً بدولتنا وصولاً لنيل الاعتراف الدبلوماسي التام بدولة فلسطين.

الإطار (8): السياسة الوطنية السادسة

تعزيز العلاقات الثنائية لدولة فلسطين

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- توسيع نطاق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين.
- تطوير العلاقات الثنائية لدولة فلسطين.

المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة

لقد أفضت أجندة بناء المؤسسات التي نفذناها على مدى العقد الماضي إلى إنشاء وتعزيز جهوزية مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة للعمل بكفاءة وفعالية. وفي هذا السياق، فإن «أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022: المواطن أولاً» تشكل محطة جديدة من محطات الإصلاح الإداري والمؤسسي في فلسطين، بحيث أنها صممت لتعيد تشكيل الطريقة التي تتعامل فيها الحكومة مع المواطنين، بحيث تعزز من مشاركتهم وإدماجهم في قراراتها التي تمس حياتهم، وبالآليات التي تقدم فيها الخدمات لهم.

وفي هذا الإطار، يتكون المحور الثاني من هذه الأجندة الوطنية، وهو محور الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، من الأولويات والسياسات الوطنية التالية:

المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة	
الأولويات الوطنية	السياسات الوطنية
• الحكومة المستجيبة للمواطن	7. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن 8. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن
• الحكومة الفعالة	9. تعزيز المساءلة والشفافية 10. كفاءة وفعالية إدارة المال العام

الأولوية الوطنية الرابعة: الحكومة المستجيبة للمواطن

تعني «الحكومة المستجيبة للمواطن» إقامة المؤسسات العامة التي تركز في تشكيلها وتنفيذها للسياسات العامة على المواطنين، وتركز على تقديم أفضل الخدمات لهم. ولتحقيق هذه الغاية سوف نعمل خلال السنوات الست القادمة على تنفيذ إجراءات رئيسيين من إجراءات الإصلاح. أولهما: إعادة هيكلة هيئات الحكم المحلي لإتاحة فرصة أكبر للمواطنين للتعبير عن الطريقة والآلية التي تدار بها شؤون حياتهم. وثانيهما: إطلاق مبادرة رئيسية ترمي إلى الارتقاء بنوعية الخدمات التي نقدمها لأبناء شعبنا.

السياسة الوطنية السابعة: تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن

بوجود المؤسسات الوطنية العامة، فإن الخطوة التالية هي تحديد ترتيبات الحكم المحلي المثالية وهيكلياته الناظمة. في الوقت الحالي، يتألف قطاع الحكم المحلي في فلسطين من 136 بلدية (111 بلدية في الضفة الغربية و25 بلدية في قطاع غزة) و243 مجلساً قروياً. ستعمل الحكومة على تصميم برنامج متكامل لإصلاح قطاع الحكم المحلي، وتنفيذه على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، والذي يهدف إلى إعادة هيكلة قطاع الحكم المحلي بما يضمن استجابته لاحتياجات المواطنين وأولوياتهم، بحيث تطول آثار هذا البرنامج الوطني كل التجمعات السكانية وصولاً إلى كل مواطن.

تقدم معظم هيئات الحكم المحلي، حالياً، عدداً محدوداً من الخدمات، على الرغم من أن التشريعات ذات الصلة تنص على أن تتولى هذه الهيئات دوراً أكبر وأشمل. ومن المقرر أن تباشر هيئات الحكم المحلي العمل على تقديم نطاق أوسع بكثير من الخدمات حالما تسمح لها إمكانياتها وقدراتها المالية بذلك. ولتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية وتحسين نوعيتها، فإن المطلوب هو توسيع نطاق صلاحيات هذه الهيئات بما يجيز لها تحصيل الإيرادات وإدارة مواردها، كذلك يجب إنشاء نظام فعال للتحويلات المالية بين الحكومة المركزية وهيئات الحكم المحلي وبكلا الاتجاهين. وأخيراً، ينبغي إيلاء قدر أكبر من التركيز على تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية وتنشيطها، حيث من المفترض أن تعتمد زيادة إيرادات الهيئات المحلية على زيادة النمو الاقتصادي وليس على الإيرادات المتحققة من الضرائب فقط.

تعزيز إستجابة الهيئات المحلية للمواطن

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- إصلاح قطاع الحكم المحلي وإعادة هيكلة الهيئات المحلية.
- تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي، حال توفر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك.
- توسيع صلاحيات الهيئات المحلية في جباية الضرائب وإدارة الموارد المحلية.
- تطوير نظام فعال لتحويل العائدات الضريبية من الهيئات المحلية وإليها.
- تنمية الاقتصاد المحلي.

السياسة الوطنية الثامنة: الإرتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن

سيتم إطلاق مبادرة «تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين»، كمبادرة وطنية، بغية نشر الثقافة المؤسسية المرتكزة على الخدمات وتعزيزها، ولتشكل احتياجات المواطنين الأساس الذي يتم البناء عليه لتطوير الخطط وتنفيذها لدى جميع المؤسسات العامة. وستنتهج الحكومة مبدأ الشراكة الكاملة ما بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لضمان تقديم الخدمات للمواطنين على نحو متكامل، وبما يسمح للمواطنين المتلقين لها من المشاركة في تحديد الطريقة التي تقدم لهم فيها.

سوف تشكل هذه السياسة الوطنية التي تقوم على تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين القوة المحركة التي يستند إليها إطار النتائج الاستراتيجية الذي تعتمده الحكومة، والذي يحدد معايير جودة الخدمات ومعايير الحصول عليها في خطط وموازنات الوزارات والمؤسسات العامة المعنية، ويخضعها للمتابعة الحثيثة ويتكفل بتعميمها ونشرها على المواطنين، يعززها نظام يسمح باستقبال اعتراضات وشكاوى المواطنين ومتابعتها. ويركز الإطار المذكور، بوجه خاص، على توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الحكومة والارتقاء بها في المناطق الأقل حظاً، ولا سيما للمنطقة المسماة (ج) والقدس الشرقية، وذلك على الرغم من العقبات التي تفرضها إسرائيل على الحكومة والمؤسسات الفلسطينية في هذا المجال. ومن أجل تسهيل حصول المواطنين على الخدمات العامة وتسهيل وصولهم إليها، ستعمل الحكومة على تنفيذ عدد من المبادرات، من ضمنها:

توسيع نطاق خدماتها الإلكترونية عبر تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية، والتوسع في عدد المراكز التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين، وإطلاق مبادرات خلاقة لضمان وصول الخدمات للمواطنين في المناطق النائية والمهمشة.

لا يقتصر تقديم الخدمات العامة في فلسطين على الحكومة، بل، وفي إطار من التكاملية، كان دائماً للشركاء غير الحكوميين دورٌ أساسيٌّ في هذا المجال، سواء المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص أو المؤسسات الدولية. وإنما نتطلع، خلال السنوات الست القادمة، نحو تعزيز الشراكة مع الشركاء غير الحكوميين كافة لتعزيز وتطوير الخدمات التي نقدمها مجتمعين للمواطنين في أماكن تواجدهم كافة.

وأخيراً، فإنه من بين الخدمات العامة التي سيتم التركيز عليها، نظراً لأهميتها، هي الإصلاح الشامل لنظام إدارة وحوكمة قطاع الأراضي في فلسطين. فمن شأن استكمال عملية تسجيل الأراضي وسجل حقوق الملكية الذي يغطي جميع أنحاء دولة فلسطين، وإنشاء شبكة من مكاتب تسجيل الأراضي التي تغطي جميع أنحاء وطننا، وتطوير نظام وطني لإدارة المعلومات على المستوى المكاني، أن تصون حقوق الملكية للمواطنين، وتحفز الاستثمار، وتوسع دائرة الإقراض العقاري، وتساهم في حل الخلافات الاجتماعية والعائلية المرتبطة بحقوق الإرث والملكية للمواطنين. ولهذا الغاية، أطلقت الحكومة مبادرة تعنى باستكمال عملية تسجيل الأراضي وحماية الحقوق الشخصية والجماعية للشعب الفلسطيني في كامل أراضي دولة فلسطين، وتمهد هذه المبادرة الطريق أمام إعداد سياسة شاملة لإصلاح وتنظيم قطاع الأراضي ووضعها موضع التنفيذ، بما يشمل الإدارة الفعالة لأراضي الدولة واستخداماتها.

الإطار (10): السياسة الوطنية الثامنة

الإرتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المسماة (ج) والقدس الشرقية.
- إطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها.
- تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- الإدارة الشاملة للأراضي (استكمال تسجيل الأراضي، الإدارة الكفؤة لأراضي الدولة، الاستخدام الأمثل للأراضي).

الأولوية الوطنية الخامسة: الحكومة الفعالة

ركزت الحكومة، خلال العقد المنصرم، على إنشاء مجموعة متكاملة من مؤسسات الدولة. وفي المقابل، سوف يتحول التركيز مع هذه الأجندة نحو التأكد من أن الحكومة لا تزاوّل الأعمال والوظائف المعهودة إليها فحسب، بل تنفذها بفعالية وكفاءة.

وفي هذا السياق، سجلت فلسطين تحسناً ملموساً في المرتبة التي تحتلها على مؤشرات البنك الدولي للحكومة الفعالة بين العامين 2012 و2015، حيث ارتقت فلسطين من المرتبة 27 إلى المرتبة 36 على مستوى جميع الدول في العالم. وبالمقارنة مع الدول المجاورة، تتقدم فلسطين على المرتبة التي أحرزتها مصر (22) وتقترب من الجزائر (35)، وتتأخر عن لبنان (38) والأردن (59).

وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته فلسطين، إلا أن المجال ما يزال مفتوحاً أمامها لإحراز المزيد من التقدم، فعلى المدى المتوسط، سوف نعمل على تعزيز فعالية إدارة الحكم من خلال الارتقاء بمستوى المساءلة والشفافية وتنفيذ الإجراءات الفعالة والناجعة في إدارة المال العام.

السياسة الوطنية التاسعة: تعزيز المساءلة والشفافية

تعني المساءلة وجوب خضوع السلطة التنفيذية لرقابة السلطتين التشريعية والقضائية، ووجوب خضوع المسؤولين العموميين للمساءلة أمام المواطنين عن عملهم على صعيد تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات المجتمع بعمومه. وتعني الشفافية أن القرارات التي تتخذها الحكومة والإجراءات التي تنفذها لا تبقى خلف الأبواب المغلقة، كما تعني تيسير قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات والامتثال عن حرمانهم من الاطلاع عليها.

بالنسبة للمواطن، يعكس الفساد الجانب السلبي لعمل الحكومة التي لا تخضع للمساءلة ولا تحتكم إلى القواعد الأخلاقية ولا تتحلّى بالشفافية في عملها. فحسبما جاء في مؤشر البنك الدولي للحد من الفساد، تحتل فلسطين المرتبة 27 على مستوى جميع الدول، حيث تأتي بعد الأردن (المرتبة 64)، ومصر (المرتبة 35)، والجزائر (المرتبة 28)، وتتقدم على لبنان (المرتبة 17). ويجب على فلسطين، بصفتها دولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أن تكافح جميع أنواع الفساد. ولتحقيق ذلك، ستعمل الحكومة على تعزيز عمل هيئة مكافحة الفساد ومحكمة جرائم الفساد.

وبما أنه لا يمكن توقع أو معرفة جميع الإجراءات التي ينفذها المسؤولون العموميون أو المطالب التي توجّه إليهم، تقتضي الضرورة من هؤلاء المسؤولين ممارسة أعمالهم ضمن

إطار أخلاقي في جميع الأوقات. ومن شأن اعتماد مدونة لقواعد السلوك والأخلاق المهنية، وتطبيقها في قطاع الخدمة المدنية في فلسطين أن يشكل القاعدة المؤسسية التي تركز عليها الحكومة في احتكامها للمعايير الأخلاقية في عملها.

وفي الواقع، تقوم الحكومة بالشفافية والمنفتحة، في أساسها، على تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات وإطلاعهم عليها بموجب قانون فعال، وسوف تصادق الحكومة عليه وتضعه موضع التنفيذ خلال الفترة التي تغطيها هذه الأجندة.

وتشكل الرقابة الخارجية والداخلية الدرع الواقعي الأساسي الذي يحول دون ارتكاب الأعمال التي يشوبها الفساد وهدر المال العام. وفي هذا السياق، ينبغي مواصلة العمل على مساندة الدور المحوري الذي يضطلع به ديوان الرقابة المالية والإدارية في الكشف عن إساءة استخدام المال العام وإنفاقه على نحو يفتقر إلى الكفاءة. فضلاً عن ذلك، يجب تعزيز قدرات وحدات الرقابة الداخلية في مؤسسات الحكومة ووزاراتها وتقويتها وتعزيز صلاحياتها.

وسوف تنفذ الحكومة نظام الإدارة القائمة على النتائج في جميع وزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها. ومن شأن هذا النظام، الذي نتناوله على وجه التفصيل في الفصل الخامس من هذه الأجندة، أن يوفر للمواطنين والأطراف المعنية نطاقاً واسعاً من المعلومات حول أداء الحكومة. وفي هذا السياق، سوف تصمم الحكومة الإجراءات الكفيلة بإعداد السياسات العامة التي تستند إلى الأدلة وإطار النتائج الاستراتيجي وتضعها موضع التنفيذ.

ولا تزال الحكومة تُعبّر عن التزامها بدمج إجراءات إعداد الخطط وتحضير الموازنات، والذي يشكل محوراً أساسياً من محاور نظام الإدارة القائمة على النتائج، وهو التزام حرصت على ضمانه في جميع الخطط الوطنية التي أصدرتها منذ العام 2008. ومع ذلك، تُعتبر إجراءات إعداد خطة التنمية الوطنية للأعوام 2017-2022 استمراراً للجهود السابقة التي يجري فيها إعداد الخطط القطاعية والموازنات متوسطة الأمد الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية على أساس التنبؤات والافتراضات والسقوف المالية نفسها. وسوف نواصل المساعي التي نبذلها في سبيل دمج إجراءات إعداد الخطط وتحضير الموازنات من خلال التحديثات السنوية التي نجريها على أجندة السياسات الوطنية.

ولا يمكن الارتقاء بالأداء فقط من خلال النهوض بإجراءات إعداد الخطط وتحضير الموازنات وإدارة الأداء. فبالقدر ذاته من الأهمية، تعتمد نوعية النتائج على مستوى المهنية والقدرات التي يتحلى بها قطاع الخدمة المدنية، إلى جانب إسناده بإجراءات فعالة وناجعة تعنى بإدارة موارده البشرية وتطويرها.

ولا يمكننا أن نحقق الاستفادة المثلى من قدرات قطاع الخدمة المدنية في فلسطين إلا إذا وفرنا كل فرصة متاحة للنساء لتمكينهن من إطلاق أقصى طاقتهن وقدراتهن. ولكي نحقق هذه الغاية، ينبغي لنا أن نقضي على العقبات التي تحول دون توظيف النساء وترقيتهن وإبقائهن على رأس عملهن، وعلى وجه الخصوص، يجب ضمان قدرة النساء على بلوغ المناصب الوظيفية الرفيعة والمواقع المهمة في دوائر صناعة القرار. وعلى الرغم من أن التمثيل العام للمرأة في قطاع الخدمة المدنية الفلسطيني يُعدّ مبشراً (45%)، ينبغي العمل على زيادة عدد الوظائف العليا التي تتقلدها النساء، والتي تقف نسبتها الآن عند حدود 12%.

إضافة إلى ذلك، فإننا سنحرص على تقييم السياسات الحكومية من ناحية الآثار التي تفرزها على النساء والفتيات، ومدى إسهام هذه السياسات في تعزيز مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة. وفي هذا المقام، سنعمل على تعزيز وتنفيذ استراتيجية دمج النوع الاجتماعي، وتوفير الأدوات اللازمة للتأكد من دمج مبادئ المساواة بين الجنسين وإدراجها ضمن السياسات العامة ومشاريع القوانين والإجراءات المعتمدة في إعداد الخطط والموازنات ذات الصلة.

الإطار (11): السياسة الوطنية التاسعة

تعزيز المساواة والشفافية

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي؛ ومكافحة الفساد بكل أشكاله.
- تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات.
- تعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية.
- تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج.
- تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.
- إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازناتها.

السياسة الوطنية العاشرة: كفاءة وفعالية إدارة المال العام

يستعرض الفصل الرابع من هذه الأجندة الوطنية، وبصورة مفصلة، التحديات المالية العميقة التي تواجه فلسطين بفعل الاحتلال الاستيطاني والتقليصات الحادة التي طرأت على المساعدات الخارجية التي تتلقاها. وفي هذا المقام، ينبغي، في المدى المتوسط، الإقدام على خيارات صعبة لإعادة فلسطين إلى مسار الاستدامة المالية، وينبغي للحكومة، لكي تحقق هذه الغاية على نحو فعال، والارتقاء بمستوى ونوعية إدارة المال العام. ولتحقيق ذلك، قد تشمل المجالات التي تركز عليها الحكومة إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسة المالية، وإدارة الدين العام، والمشتريات. وبصورة عامة، يجب على قطاع الخدمة المدنية امتلاك القدرات اللازمة لتزويد صناعات القرار بالسياسات والخيارات المستندة إلى الأدلة، التي تضع الآثار المالية المحتملة المترتبة عليها بعين الاعتبار. فبهذه الطريقة، ستمكن الحكومة من الخروج بقرارات سياساتية مدروسة بشأن تصويب أوضاع القصور المالي وتطوير آليات تحصيل الإيرادات وضبط النفقات والتقليل من المتأخرات.

ولا يزال نظام التقاعد العام يواجه مخاطر متزايدة تهدد استدامته المالية، ولإعادته إلى مسار مستدام، فإن الحكومة ستتخذ إجراءات سريعة تضمن تقديم مساهمات يمكن للصندوق الاعتماد عليها، وتقليص نسبة المتأخرات، وإدخال التغييرات اللازمة على شكل النظام.

لقد جرى بناء مؤسساتنا العامة لتكون قادرة على تنفيذ جميع الوظائف المفترضة للحكومة، وقد قطعنا شوطاً هاماً لتحقيق هذا الهدف. والآن، فإن خطوتنا التالية هي إعادة تشكيل مؤسساتنا العامة لتنتقل من التركيز على الجوانب الإدارية إلى التركيز في أعمالها على تطوير خدماتها وتقديمها للمواطنين بكفاءة وفعالية.

من جهتها، تعتمد هيئات الحكم المحلي اعتماداً متزايداً على الإيرادات التي تحصلها من توزيع خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات العامة، وهو ما أدى إلى وجود مشكلة «صافي الإقراض» في الحالات التي لا تسد فيها هيئات الحكم المحلي الأثمان المترتبة عليها في الوقت المطلوب، وبالتالي تلجأ إسرائيل إلى اقتطاع قيمة الفواتير المتأخرة والغرامات المقترنة بها من تحويلات العائدات الضريبية المستحقة لفلسطين. ولمعالجة هذه المشكلة وللارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها للتجمعات السكانية الفلسطينية، ستعمل الحكومة على إعادة هيكلة الخدمات العامة وتنظيمها على نحو أفضل، مع إيلاء الأولوية لقطاعي الكهرباء والماء. ومن شأن هذا التدبير أن يكمل الإجراءات التي ترعاها الحكومة وتنفذها على صعيد إصلاح قطاع الحكم المحلي والإجراءات المالية المتبادلة بين هيئات الحكم المحلي والحكومة (انظر السياسة الوطنية السابعة أعلاه).

الإطار (12): السياسة الوطنية العاشرة

كفاءة وفعالية إدارة المال العام

من المقرر تنفيذ هذه السياسة من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية، مع التركيز على تطوير السياسة المالية الكلية، وإدارة الدين العام، وإدارة المشتريات.
- زيادة الإيرادات بالتركيز على توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل، وحشد الدعم الخارجي، وترشيد النفقات.
- إصلاح نظام التقاعد لموظفي القطاع العام.
- إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات.
- إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية لاسيما خدمات المياه والكهرباء.

المحور الثالث: التنمية المستدامة

يشتمل المحور الثالث من هذه الأجندة، وهو محور التنمية المستدامة، على غالبية أجندة الإصلاح التي تعتمدها دولة فلسطين، ومن المقرر تنفيذ هذا المحور من خلال خمس أولويات وطنية وتسع عشرة سياسة وطنية.

المحور الثالث: التنمية المستدامة	
السياسات الوطنية	الأولويات الوطنية
11. بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني	تحقيق الاستقلال الاقتصادي
12. توفير فرص عمل لائقة للجميع	
13. توفير بيئة استثمارية ملائمة	
14. تعزيز الصناعة الفلسطينية	

<p>15. الحد من الفقر</p> <p>16. توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين</p> <p>17. تعزيز وصول المواطنين للعدالة</p> <p>18. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة</p> <p>19. شبابنا، مستقبلنا</p>	<p>العدالة الاجتماعية وسيادة القانون</p>
<p>20. التعليم المبكر لأطفالنا</p> <p>21. تحسين الإلتحاق والبقاء في التعليم</p> <p>22. تحسين نوعية التعليم</p> <p>23. من التعليم إلى العمل</p>	<p>تعليم جيد وشامل للجميع</p>
<p>24. توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع</p> <p>25. الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته</p>	<p>رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع</p>
<p>26. توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون</p> <p>27. توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية</p> <p>28. ضمان استدامة البيئة</p> <p>29. النهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية</p> <p>30. حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني</p>	<p>مجتمع قادر على الصمود والتنمية</p>

ترتبط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالاستقلال السياسي والاقتصادي، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق الاستدامة الاقتصادية طويلة المدى في ظل استمرار إسرائيل بالسيطرة على أرضنا ومواردنا الطبيعية واستغلالها، وفي ظل استمرارها في اشتراط حصولنا على تصاريح لتطوير البنية التحتية الضرورية، وتطوير الأعمال واستيراد المنتجات، ولا سيما في المناطق المسماة «ج»، وهو ما يعطل الجهود التي نبذلها للتقدم إلى الأمام. وكذلك الحال فيما يخص الاستدامة الاجتماعية، التي لا يمكن تحقيقها في ظل حالة التشرذم التي يعيشها مجتمعنا بفعل السياسات والإجراءات التي تفرضها إسرائيل علينا، فشبابنا قلقون على مستقبلهم وتساورهم الشكوك في إمكانية تحقيق تطلعاتهم إلى العيش في وطن حر. وطالما بقي الاحتلال جاثماً على أرضنا، فإنه لا يمكن تحقيق حلول مستدامة للتحديات التنموية التي نواجهها.

على الرغم من ذلك، لا بد لنا من السير قدماً في تطوير مجتمعنا. ولهذا عملنا على تصميم استراتيجياتنا القطاعية بطريقة تسمح بالمزاوجة ما بين الارتقاء بتقديم الخدمات وجودتها لتحسين حياة المواطنين وتدعيم صمودهم، وما بين السياسات التي لا يمكن تنفيذها إلا بزوال الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا. وفي هذا السياق، بينما ركز المحوران الأول والثاني من هذه الخطة على إجراءات الإصلاح التي تنفذها الحكومة على مستوى الوطن وعلى مستوى وزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها، يركز المحور الثالث على غالبية التدخلات السياسية التي سننفذها في كل قطاع من القطاعات.

الأولوية الوطنية السادسة: تحقيق الاستقلال الاقتصادي

في ظل استمرار حالة الاحتلال على فلسطين، ينبغي أن توازن سياساتنا الاقتصادية بين توفير فرص العمل بشكل فوري، كضرورة ملحة، وبين إرساء قواعد اقتصاد وطني مستقل وقائم على التنافس في المرحلة التي تعقب انتهاء الاستعمار، وهما هدفان مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. فمن شأن إطلاق حملة وطنية لتعزيز المنتجات الوطنية توفير فرص عمل وزيادة حصة المنتج الوطني من الاستهلاك المحلي في الوقت الحاضر، وفي الوقت نفسه بناء القاعدة اللازمة للصناعات التصديرية في المستقبل. كما أن إزالة عوائق الإجراءات المرهقة، وتأمين الدعم المطلوب لتأسيس الشركات والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر سيسهم في دعم القطاع الخاص سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل. ولضمان المستقبل المشترك والعدل لجميع أبناء شعبنا، فإنه يتوجب علينا العمل على جسر الفجوة التنموية القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يتطلب منا البدء بإعادة بناء القاعدة الصناعية وتطويرها في قطاع غزة على طريق بناء اقتصاد وطني فلسطيني نشط وتكامل مكوناته في المستقبل.

وسوف تعمل الحكومة وبشكل وثيق مع القطاع الخاص الفلسطيني، ومع المؤسسات البحثية والأكاديمية من أجل إعداد إستراتيجية اقتصادية تستجيب للاحتياجات الاستثمارية الملحة والآنية، وتوفر في الوقت نفسه رؤية اقتصادية واضحة تتطلع إلى ما بعد انتهاء حقبة الاحتلال الإسرائيلي الظالم والقائم على سرقة مواردنا، وصولاً إلى اليوم الذي نستطيع فيه إطلاق مكامن الطاقات الهائلة التي يزخر بها اقتصادنا الفلسطيني.

تستعرض الإستراتيجيات القطاعية ذات الصلة إجراءات وتدخلات محددة من شأنها تنفيذ السياسات الوطنية والتدخلات السياسية التالية، والتي تُعنى برفد استقلالنا الاقتصادي وإسناده.

الجدول (1): السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية في ضوء الأولوية الوطنية السادسة

التدخلات السياساتية	السياسة الوطنية
<ul style="list-style-type: none"> ● إعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها، بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة. ● جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، بالتركيز على قطاعات الإنشاءات، والسياحة، والزراعة، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ● تطوير الصادرات وتوسيع نطاق التجارة العالمية. ● تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد (لا سيما المطار والميناء، المناطق الصناعية، شبكات المواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات). ● تعزيز دور القطاع المالي في إسناد نمو القطاع الخاص. ● جسر الفجوة التنموية بين المحافظات الشمالية والجنوبية. 	بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني
<ul style="list-style-type: none"> ● اعتماد إجراءات تُعنى بالتعجيل بخلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية بين القطاعين العام والخاص. ● اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لإعادة تأهيل الخريجين وتشغيلهم من كلا الجنسين. ● دعم صندوق التشغيل الفلسطيني وتطويره. ● ضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية. 	توفير فرص عمل لائقة للجميع
<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ● دعم الصناعات الرقمية والتقنية وتشجيعها، وتعزيز المحتوى الرقمي. ● دعم الجمعيات التعاونية وتوسيع قاعدتها وتطويرها. ● توفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال. ● توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطوير قطاع الأعمال. ● تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات من الهيمنة والقرصنة، وتعزيز الأمن السيبراني. 	توفير بيئة استثمارية ملائمة
<ul style="list-style-type: none"> ● دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية. ● زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي. ● إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في المحافظات الجنوبية. 	تعزيز الصناعة الفلسطينية

الأولوية الوطنية السابعة: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون

ينبغي النظر إلى العدالة الاجتماعية وسيادة القانون في دولة فلسطين من منظور شعب حرم من أبسط مقومات العدالة الاجتماعية، وعلى حد سواء، مع أنها دولة تحت الاستعمار، ومطالبة، في الوقت نفسه، من الإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها بتأمين حرياتهم الأساسية، وضمان حقوق الإنسان والعدالة والمساواة لهم، وتوفير الفرص وحماية الفئات المهمشة والمعوزة. لقد انضمت دولة فلسطين، منذ العام 2011، إلى 55 معاهدة واتفاقية دولية، تنص العديد منها على وجوب مراعاة حقوق الإنسان وتفرض التزامات ومسؤوليات على الدول الموقعة عليها. ومن موقعها، تلتزم حكومة دولة فلسطين بمسؤولياتها تجاه هذه المعاهدات والاتفاقيات وتلتزم بتنفيذها نصًا وروحًا. وعلى الرغم من استمرار استعمار إسرائيل لأرضنا، فإننا ملتزمون بإيجاد السبل والاستراتيجيات التي تمكنا من القضاء على الفقر، وتضمن المساواة بين مواطنينا في حصولهم على الخدمات الأساسية، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، مع الاهتمام بمراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في السياسات الوطنية والقطاعية كافة. والتأكد من أن شبابنا ينظرون إلى المستقبل ليس من منظور اليأس والإحباط، بل من منظور الأمل بحياة حرة كريمة وزاخرة بالعطاء.

يستعرض الجدول (2) أدناه السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية التي تعنى بإسناد أولوية العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، التي تتناولها بالتفصيل الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة.

الجدول (2): السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية في ضوء الأولوية الوطنية السابعة	
التدخلات السياساتية	السياسة الوطنية
<ul style="list-style-type: none"> تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهشة. مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهشة. الادماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين). 	الحد من الفقر
<ul style="list-style-type: none"> تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود دنيا لها. إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي. تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها، وتعزيز الحوار الاجتماعي. 	توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهشة

<ul style="list-style-type: none"> ● تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها. ● ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته. ● ضمان فعالية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية. ● الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث. ● تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة. 	تعزيز وصول المواطنين للعدالة
<ul style="list-style-type: none"> ● إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن. ● إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة. 	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
<ul style="list-style-type: none"> ● تمكين الشباب في دولة فلسطين وتهيئتهم للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة وبناء الدولة. ● التأكد من توفر فرص للشباب لتحقيق مستقبل أفضل. ● إيلاء التركيز بوجه خاص على مساعدة الشباب المحرومين. 	شبابنا مستقبلنا

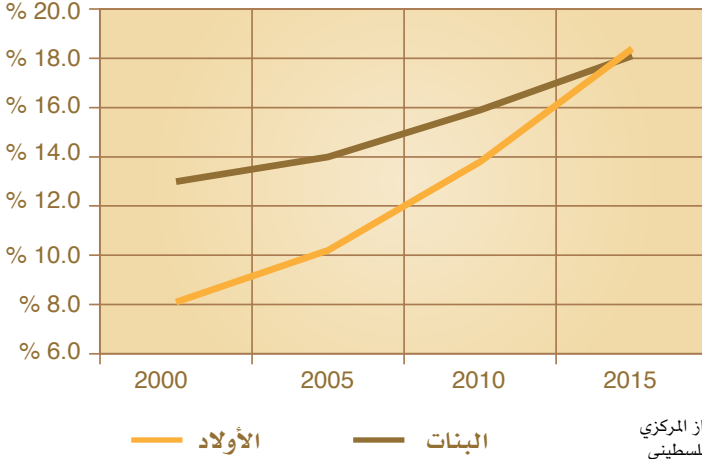
الأولوية الوطنية الثامنة: تعليم جيد وشامل للجميع

تتبع أولوية التعليم الجيد والشامل للجميع من الالتزام طويل الأمد الذي تبديه الحكومة تجاه ضمان نوعية التعليم وجودته. فمنذ العام 2000، تسجل دولة فلسطين إنجازات لا يمكن إغفالها في توسيع نطاق الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في أوساط شعبها. وبفضل هذه المساعي، ارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة من 89 % إلى 97 %، وارتفعت معدلات الالتحاق في التعليم الأساسي لكلا الجنسين، وتضاعف عدد رياض الأطفال وارتفع عدد الملتحقين بها. كما تراجع عدد الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة من 31.5 إلى 26.4 طالباً وطالبة في المدارس الثانوية.

وحسبما يظهر في الرسم البياني (3)، لا يزال التحصيل التعليمي لمرحلة ما بعد الثانوية يشهد تحسناً مطرداً لا سيما للإناث، حيث ارتفعت نسبة الإناث الحاصلات على تعليم أكثر من ثانوي من 8 % في العام 2000 إلى 18.4 % في العام 2015. وسوف تركز الحكومة، وهي تتطلع إلى المستقبل وتعمل على توفير التعليم للجميع، على الحفاظ على معدلات الالتحاق الحالية في التعليم لكلا الجنسين وتحسينها لا سيما في التعليم الثانوي وجميع مساراته، وخلق التوازن في الالتحاق بينها. في الوقت ذاته، ستركز على التحول نحو النوعية والتخصص في التعليم.

الرسم البياني (3):

نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الحاصلين على تعليم أعلى من ثانوي حسب الجنس



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وفي هذا المجال، ينبغي العمل على تحديث المناهج التعليمية، وإدراج الرقمنة فيها، ورفع مستوى المعايير المراعاة في العملية التعليمية. ويشكل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ميداناً جديداً يتيح لنا بناء القاعدة الصلبة والمتينة التي نركز عليها في التعلم والإبداع. ويجب ربط مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني ومؤسسات التعليم العالي ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل، والاستمرار في تأهيل المعلمين وتدريبهم. كما يجب العمل على رفع مستوى القدرات وتطويرها في مجال البحث العملي.

وفي الواقع، لا تقع المسؤولية عن نوعية التعليم وجودته على عاتق الدولة بصفة حصريّة، فما يزيد على 30% من المعلمين الفلسطينيين يعملون، وحوالي نصف مليون طالب يدرسون، في المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) أو في المدارس الخاصة. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تستند إستراتيجية قطاع التعليم إلى عملية تشاركية تضمن الاتساق والتكامل والتمايز بين جميع المؤسسات التعليمية.

يستعرض الجدول (3) السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية الخاصة بأولوية التعليم الجيد للجميع وإسنادها، والتي تتناولها بالتفصيل الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة.

الجدول (3): السياسات الوطنية والتدخلات السياسية في ضوء الأولوية الوطنية الثامنة

التدخلات السياسية	السياسة الوطنية
<ul style="list-style-type: none"> ● تطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع. ● توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمستواه. 	تحسين التعليم المبكر لأطفالنا
<ul style="list-style-type: none"> ● الاحتفاظ بنسب عالية من الالتحاق في التعليم الأساسي لكلا الجنسين والحد من التسرب من المدارس. ● تحسين الالتحاق لكلا الجنسين في التعليم الثانوي بجميع مساراته العلمية والأدبية والمهنية وخلق التوازن في الالتحاق بها. ● تشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي وبرامج محو الأمية للذين خرجوا من النظام قبل استكمال تعليمهم. ● توفير الدعم والحماية للتعليم في القدس والمناطق المسماة "ج" وغزة. 	تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم
<ul style="list-style-type: none"> ● إصلاح المناهج التعليمية وتطويرها. ● تطوير برامج التعليم الإلكتروني. ● ضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم خاصة للمناطق والفئات المهمشة. ● التأهيل والتدريب المستمر للمعلمين والطواقم المساندة. ● تطوير المرافق التعليمية وتوفير بيئة تعليمية آمنة وصحية. ● تطوير وتعزيز النشاط الحركي لجزء لا يتجزء من تنفيذ المناهج. 	تحسين نوعية التعليم المدرسي
<ul style="list-style-type: none"> ● مواصلة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل، وضمان تكافؤ فرص للجميع للحصول عليها. ● تطوير قاعدة التعليم والتدريب التقني والمهني وتوسيعها. ● تطوير القدرات في مجال البحث العلمي. 	من التعليم إلى العمل

الأولوية الوطنية التاسعة: رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع

شهد القطاع الصحي في دولة فلسطين تحسناً ملموساً منذ العام 2000، فقد ارتفع عدد المستشفيات العاملة في فلسطين من 65 إلى 80 مستشفى، وزاد عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية من 595 إلى 767 مركزاً. وخلال هذه الفترة، ازداد عدد أفراد طواقم التمريض بما يقارب ثلاثة أضعاف، كما ارتفع عدد الأطباء بما نسبته 56%. وتراجعت معدلات وفيات المواليد من 27.8 إلى 18.2 وفاة لكل 1,000 ولادة حية. وتلقى 90% من مجموع أطفال فلسطين في العام 2014 (ممن تتراوح أعمارهم من 12 إلى 23 شهراً) المجموعة الكاملة من التطعيمات الموصى بها، مقابل 66% من الأطفال الذين كانوا يتلقون هذه التطعيمات في المناطق الحضرية و46% في المناطق الريفية في العام 2000. ومما لا شك فيه أن الحاجة تستدعي إضفاء المزيد من التحسينات على الرغم من المعطيات الإيجابية التي سجلتها دولة فلسطين في هذا المضمار.

وكما هو الحال في التعليم، تشكل الرعاية الصحية مشروعاً مشتركاً يجمع ما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وينبغي زيادة نطاق التركيز، في سياق التطلع نحو المستقبل، على نوعية وإدارة خدمات الرعاية الصحية وتأمين الحصول عليها وتحديثها والقدرة على تحمل تكاليفها. هذا إلى جانب مراجعة نظام التأمين الصحي العام، والنهوض بخدمات الرعاية الصحية الوقائية وإدارة الأمراض المزمنة وصحة الأسرة والصحة العقلية.

يستعرض الجدول (4) السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية الخاصة بأولوية الرعاية الصحية ذات الجودة للجميع وإسنادها، والتي تتناولها بالتفصيل الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة.

الجدول (4): السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية في ضوء الأولوية الوطنية التاسعة	
التدخلات السياساتية	السياسة الوطنية
<ul style="list-style-type: none"> ● إصلاح نظام التأمين الصحي العام. ● تعزيز الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية. ● الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وجودتها (البنية التحتية، الأجهزة الطبية، الأدوية، توظيف تكنولوجيا المعلومات، التدريب والتأهيل للكوادر الصحية، المعايير الصحية). ● زيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية. 	توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع
<ul style="list-style-type: none"> ● تعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين. ● تبني نهج صحة العائلة. ● تعزيز برامج إدارة الأمراض المزمنة وتطبيق السياسة الوطنية بهذا الخصوص. 	الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته

الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية

لا تُعتبر دولة فلسطين الوطن الذي يحتضن جميع الفلسطينيين المقيمين داخل حدودها وخارجها فحسب، بل هي أيضاً تتشكل من مجتمعات محلية. وصحيحٌ أن الممارسات الاستعمارية المفروضة علينا قد تقيّد حركتنا وتقلّنا، وأن بناء جدار الفصل العنصري يحاصر تجمعاتنا السكانية ويفرض العزلة الجغرافية علينا، بيد أنه لا يستطيع أن يزعزع صمود أبناء شعبنا أينما تواجدوا.

ومن هنا ستعمل الحكومة على تعزيز التماسك الاجتماعي والترابط ما بين المناطق والتجمعات السكانية المختلفة، وذلك من خلال تقديم الدعم والإسناد للتجمعات السكانية الفلسطينية من خلال ضمان سلامتها وتعزيز صمودها وصون أمنها ورفدها بالخدمات الأساسية، والتأكد من أنها تتعم ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة وتأخذ دورها في بناء الدولة وتحقيق التنمية. وعلى الرغم من الممارسات الاستعمارية ومشاريع الاستيطان في المنطقة المسماة (ج)، فيجب مساندة التجمعات الريفية والمهمشة، والعمل على استصلاح الأراضي الزراعية وإنعاش القطاع الزراعي الذي تميز بازدهاره في الماضي، وأن يتم العمل على حماية التراث الثقافي الفلسطيني إلى جانب تطوير قطاع السياحة والصناعات المرتبطة به.

كذلك، ينبغي العمل على رآب الصدع الذي خلفته ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وإعادة بناء نسيجنا الاجتماعي. فعلى الرغم من أن هذا الاحتلال يتعدى على مجتمعنا ويفتت عرى تواصله وتماسكه، وبيث اليأس في نفوس أبنائنا، ويضيق علينا، ويغرس بذور الاغتراب فينا، ولا سيما في أوساط شبابنا، فليس في وسعه كسر إرادتنا التي يرفدها تراثنا الثقافي المشترك، ومع أن القوة المستعمرة تستهدف حرماننا من حقوقنا وتمزيق حياتنا ومصادرة مواردنا، فإنه لن يكون بمقدورها النيل من هويتنا الوطنية.

يستعرض الجدول (5) السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية الخاصة بأولوية مجتمعات قادرة على الصمود وإسنادها، والتي تتناولها بالتفصيل الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة.

الجدول (٥): السياسات الوطنية والتدخلات السياسية في ضوء الأولوية الوطنية العاشرة

السياسة الوطنية	التدخلات السياسية
توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون	<ul style="list-style-type: none"> ● السلم الأهلي والأمن العام. ● تعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات. ● حوكمة قطاع الأمن، وتعزيز القدرات، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.
توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية	<ul style="list-style-type: none"> ● ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي. ● ربط التجمعات السكانية بمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها. ● تطوير أنماط النقل المتعدد، وتحسين جودة خدمات النقل المقدمة للمواطنين. ● توفير الإسكان ميسور التكلفة. ● ضمان الأمن الغذائي للسكان.
ضمان استدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي	<ul style="list-style-type: none"> ● ضبط معدلات التلوث والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ● التوسع في إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها واستخدامها. ● التوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها. ● إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة وتعزيز الاستخدام المستدام لها. ● تخضير فلسطين (المحافظة على التنوع الحيوي، المحميات الطبيعية، زيادة رقعة المساحات الخضراء). ● زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.
النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وتطوير سلاسل القيمة. ● حماية المزارعين ودعمهم ولا سيما في المناطق المهتدة والمهمشة.
حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني	<ul style="list-style-type: none"> ● دعم الإبداع والإنتاج الثقافي. ● حماية التراث الثقافي الفلسطيني وتطويره. ● تطوير الصناعات الثقافية والسياحية التقليدية. ● ترويج فلسطين كمعلم سياحي.



الفصل الرابع: الإدارة الفعالة لمواردنا

يستعرض هذا الفصل العملية التي تتضمن تنفيذ أجندة السياسات الوطنية والإستراتيجيات القطاعية ضمن إطار مالي مستدام.

التحديات التي تواجه الاقتصاد الكلي والتحديات المالية

تواجه فلسطين بيئة تنطوي على تحديات من نوع خاص، حيث تؤدي الحلقة المفرغة التي يدور فيها واقعا تحت استعمار مديد، والنمو الاقتصادي المحدود، والتراجع الحاد في حجم المساعدات الخارجية، إلى تقليص إمكانياتنا في اعتماد إجراءات جديدة للإصلاح أو توسيع القائم منه ولا سيما إذا تطلب ذلك توفير نفقات إضافية.

إن العقبان الاقتصادية والمالية التي نواجهها حالياً لا تعود إلى الخيارات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الحكومة، ففي الواقع، نالت الحكومة الفلسطينية الثناء على الجهود التي بذلتها في سبيل ضبط النفقات وزيادة الإيرادات المحلية. وبالتالي فإن التراجع الذي طرأ على الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2011، يعود أولاً إلى العقبان التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي علينا، هذا بالإضافة إلى تراجع حجم المساعدات الخارجية بشكل كبير.

نحن نواجه أزمة في المساعدات الخارجية، وإلى أن يزول الاحتلال عنا سيبقى للمساعدات الخارجية دورها الكبير في دعم جهودنا لتقديم الخدمات العامة ورفد أعمال الحكومة. وفي هذا المجال، شدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحاجة الماسة إلى توفير المزيد من المساعدات الخارجية لفلسطين وضمان استدامتها، وذلك إلى حين تمكن دولة فلسطين من الوصول إلى المرحلة التي يمكنها فيها الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية الواسعة، حيث إن تنمية المنطقة المسماة (ج) وحدها يمكن أن تسهم بزيادة تقدر بـ 35 % من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، وبالنظر إلى القيود المشددة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، تسبب تقليص المساعدات الخارجية بإلحاق الضرر بالاقتصاد الفلسطيني في الفترة الواقعة بين العامين 2008-2015، وفي تقييد القدرة على متابعة تنفيذ إجراءات الإصلاح التي أطلقناها، وفي استمرار تطوير الخدمات العامة التي نقدمها في ظل القيود الاستعمارية المفروضة علينا. وللدلالة على ذلك، تراجع مستوى المساعدات الخارجية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من أعلى مستوياته التي بلغت 32 % في العام 2008 إلى 6 % في العام 2015، وهذا تقليص كبير تقارب نسبته 81 %.

ما تزال إسرائيل تضع يدها على الإيرادات الفلسطينية: فحسب تقديرات البنك الدولي، تخسر دولة فلسطين نحو 285 مليون دولار سنوياً على أقل تقدير (أي ما يعادل 2.3 % من ناتجها المحلي الإجمالي) بسبب السياسات التي تعتمدها إسرائيل في تنفيذ ترتيبات بروتوكول باريس الاقتصادي. وفضلاً عن ذلك، تحتجز إسرائيل، بشكل متكرر، الإيرادات المتحصلة من ضريبة المغادرة على معبر الكرامة، وتحتجز مساهمات التقاعد والتعويضات

المستحقة للفلسطينيين الذين يعملون في سوق العمل الإسرائيلي، حيث بلغ مجموع هذه الإيرادات حتى الآن 669 مليون دولار، ولا يزال هذا المبلغ يزداد يوماً بعد يوم.

إننا سنبدل كل جهد مستطاع لتحقيق اعتمادنا على ذاتنا رغم كل القيود التي يفرضها علينا الاستعمار، وقد يتطلب هذا منا اتخاذ قرارات صعبة لضمان استدامتنا المالية، وبما أن السبب الرئيسي الذي يقف وراء محنتنا ومشاكلنا الاقتصادية والمالية هو استعمار أرضنا والسيطرة على مواردنا ومصادرتها، فإنه لا بد لأسرة المجتمع الدولي من تقديم الدعم السياسي والعون المالي لدولة فلسطين، في سبيل إحقاق الحق وضمان الاستدامة المالية لها. كما لا بد لأسرة المجتمع الدولي من ممارسة الضغط على إسرائيل لثيها عن الاستمرار في تنفيذ أجندة الضم والتوسع التي تمارسها، والسعي إلى وضع حل الدولتين موضع التنفيذ، كحل أجمعت عليه الأسرة الدولية برمتها.

تحقيق الاستدامة المالية

أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارسته العنصرية، والتقليصات الحادة في المساعدات الخارجية إلى اعتماد الموازنات الوطنية على عجز غير ممول. وللتعامل مع هذا العجز تم الاعتماد على الاقتراض، وبشكل أكبر عبر تأخير سداد المتأخرات المستحقة للموردين من القطاع الخاص ولنظام التقاعد العام، وتتسبب هذه التدابير غير المرغوبة في تجفيف السيولة لدى القطاع الخاص وتهدد قدرة نظام التقاعد على البقاء في المدى القريب. ونحن لا ننظر إلى هذه الإجراءات المالية على أنها إجراءات مستدامة في المستقبل.

إن الحل الأمثل هو في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا، فهذا هو الحل الذي يفتح لنا المجال لإطلاق الإمكانيات الكامنة لاقتصادنا الوطني، وفي الوقت نفسه يعزز اعتمادنا على الذات ويقلص اعتمادنا على المساعدات الخارجية بشكل كبير. وفي ظل عدم توفر هذا الحل في المدى المنظور، وفي حال استمرار هذا النقص في المساعدات الخارجية، سنضطر في الحكومة الفلسطينية إلى اعتماد مزيج صعب من السياسات المالية يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتقليص النفقات. وفي الواقع، تمثل بعض هذه التدابير خيارات سياساتية جيدة يجب متابعتها أيًا كان الأمر، في حين قد يكون لبعضها الآخر آثار سلبية على فئات اجتماعية مختلفة، التي سنعمل ما بوسعنا للتقليل منها، ولا سيما على الفئات الفقيرة والمهمشة.

وخلال الشهور المقبلة، ستعمل الحكومة على مراجعة الخيارات المتاحة أمامها بالتشاور مع شركاء التنمية الدوليين للتأكد من حجم الدعم الذي سيقدمونه لفلسطين خلال السنوات الثلاث المقبلة لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية الصعبة وتحقيق الاستدامة

المالية. كما ستعمل الحكومة على تحديد مجموعة من التدابير والخيارات لدراستها واعتماد المناسب منها، مع التأكيد على الصعوبات التي قد تواجه تبني هذه الخيارات، وهو ما يتطلب التعامل مع الآثار السلبية المحتملة عند تنفيذها، سواء فيما يتعلق بعمليات الإصلاح أو فيما يتعلق ببعض الفئات الاجتماعية. ففي إطار العمل على إعداد استراتيجيةنا المالية، علينا بذل كل جهد ممكن لضمان عدم المساس بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين دون انقطاع أو تقليص، خاصةً للفئات الفقيرة والمهمشة، وتشمل هذه التدابير والخيارات المقترحة ما يلي:

- ضبط فاتورة الرواتب و/أو تقليصها.
- ضمان استدامة نظام التقاعد العام من خلال إصلاح السياسات المتصلة به واستئناف تحويل المبالغ المطلوبة إليه بكاملها وتسديد المتأخرات المستحقة له.
- وضع حد لعدم التزام بعض هيئات الحكم المحلي بتسديد رسوم خدمات الكهرباء والمياه (صافي الإقراض).
- ضمان عدالة ودورية واستدامة تحويل المستحقات المالية لهيئات الحكم المحلي.
- تقليص إعانات الوقود أو إلغاؤها.
- تأمين عودة الإيرادات المحتجزة من إسرائيل.
- إعادة المساعدات الخارجية إلى المستويات التي كانت عليها.
- توسيع موارد الإيرادات المحلية وتحصيلها.
- خفض نسبة المتأخرات.
- تقليص التكاليف الإدارية لمؤسسات الحكومة وأجهزتها.
- ضمان استدامة سداد الديون والاقتراض من البنوك المحلية.
- تقييم مدى استدامة المشاريع التي تدعمها الجهات المانحة، والتي تستدعي لتنفيذها عدداً أكبر من الموظفين.

وسوف تندرج القرارات المتصلة بالتدابير والخيارات الواردة أعلاه، عند إنجازها، ضمن سقف الموارد المالية المعدلة للإستراتيجيات القطاعية و عبر القطاعية والسقوف المالية المقررة للوزارات والمؤسسات الحكومية في طلبات تحضير الموازنة متوسطة الأمد.

وعند اتخاذ القرارات المناسبة بشأن هذه التدابير والخيارات المالية، سينشأ عنها إستراتيجية الاقتصاد الكلي والمالي قادرة على إسناد تنفيذ أجندة السياسات الوطنية والإستراتيجيات القطاعية والموازنة متوسطة الأمد.

أولويات الإصلاح

تستعرض أجندة السياسات الوطنية إطاراً إستراتيجياً يعنى بتصميم إجراءات الإصلاح القطاعية وعبر القطاعية الجديدة وتنفيذ الإجراءات القائمة منها. ومع ذلك، يبدو أن قدرًا ضئيلاً، إن وجد أصلاً، من التمويل الإضافي سيتوفر لنا لكي نمضي قدماً في تنفيذ هذه المبادرات على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ولكن هذا لا يعني وجوب تعليق أجندة الإصلاح. بل على العكس من ذلك، ينبغي لنا أن نبذل كل جهد ممكن من أجل تسريع وتيرة الإصلاح في المواضيع التي يمكن تنفيذه فيها ضمن إطار مالي مستدام.

• لا يزال عدد كبير من إجراءات الإصلاح قيد التنفيذ، وقد يتم العمل على إعادة تصميم خطط تنفيذ هذه الإصلاحات لتأجيل تلك التي تتطلب تمويلاً إضافياً منها، والتركيز على تنفيذ الإصلاحات الأقل تكلفة في هذه المرحلة.

• من المقرر أن تصدر التعليمات إلى جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية لتحويل الموارد المتاحة من الاستخدام في الوظائف الإدارية إلى الاستخدام في تعزيز تقديم الخدمات وتطويرها وبطريقة مدروسة. وفي الواقع، فإن أجندة السياسات الوطنية تركز على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين كإحدى السياسات الوطنية الأساسية.

• سوف تعمل الحكومة مع شركاء التنمية الدوليين لتحويل المساعدات المالية والفنية من أولويات الإصلاح الأقل أهمية إلى الأكثر أهمية، ومن المشاريع التي تتطلب، مستقبلاً، أعداداً كبيرة من الموظفين إلى المشاريع التي تتسم باستدامتها الذاتية.

• لا بد للتدابير الجديدة لإدارة الاستثمارات العامة من التأكد من مواءمة المشاريع المستقبلية مع أجندة السياسات الوطنية، والتأكد من أن هذه المشاريع مدروسة ومصممة جيداً، وقابلة للتنفيذ، وتكاليفها مقدره بدقة.

• لتعزيز العمل المشترك، ستعمل الحكومة على تعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتطوير تقديم الخدمات للمواطنين وتحسين نوعيتها.

إننا مدركون لصعوبة إعداد الإستراتيجيات القطاعية للأعوام 2017-2022، فالمطلوب من هذه الاستراتيجيات أن تتحصر مبادراتها وتدخلاتها في عدد محدد، وأن تكون أقل طموحاً في استهدافاتها. لكن بالمقابل، فإن هذا النهج في إعداد الاستراتيجيات القطاعية أكثر واقعية وارتباطاً بالموارد المتاحة، ما يكفل النجاح في تنفيذها، فما ينفذ على الأرض هو ما يهم المواطن وليس ما يكتب على الورق.



الفصل الخامس: الوفاء بوعدنا

تشكل الخطط الوطنية سلسلة من الوعود التي تقدم للمواطنين، ولسوء الحظ، لم يجز تحقيق الكثير من الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها في الخطط الوطنية السابقة. وفي أغلب الأحوال، تتجم الفجوة التي تعترى تنفيذ الخطط الوطنية عن العقبان التي يفرضها علينا الاستعمار، كما تتجم في حالات أخرى عن نقص التمويل أو عن أسلوب التخطيط الذي يغالي في طموحه ويرفع سقف توقعاته. وأياً كان السبب، فإن التقصير في الوفاء بالوعود المقطوعة يغذي شعور المواطنين باليأس والإحباط. ولهذا، سوف نعمل وفق رؤية واقعية تأخذ بعين الاعتبار البيئة التي نعمل في إطارها، وتفاذي رفع سقف التوقعات المرتبطة بتنفيذ خططنا. ونحن نقدم هذا الفصل الختامي لعرض الأسس التي استندنا لها لتكون أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022 أكثر واقعية، وتختلف عن سابقتها من حيث إمكانية الوصول إلى نتائج ملموسة وإيجابية.

أولاً، هذه الخطة واقعية من الناحية السياسية؛ فلا يلوح في الأفق ما يبشر بتغيير الاحتلال الإسرائيلي لأجندته في الضم والتوسع دون ممارسة ضغط دولي جدي على إسرائيل، وهو ما يتطلب وقتاً لحشده وإنجازه. ولا يجب أن يؤخذ هذا الأمر، ولا بأي شكل من الأشكال، على أننا سنتهاون في السعي لنيل حقوقنا وتحقيق رؤيتنا الوطنية. بل على النقيض من ذلك، فإن دولة فلسطين ستضاعف من جهودها الهادفة إلى حشد الدعم الدولي وممارسة الضغط على إسرائيل.

ثانياً، هذه الخطة واقعية من الناحية المالية؛ إذ استعرضنا في الفصل السابق صعوبات الوضع المالي. ومجدداً، فإنه ودون إزالة الاحتلال عن أرضنا، سنواجه صعوبات جمة في تحقيق استدامتنا المالية وفي تنفيذ أجندة الإصلاح. وفي حال استمرار التقليلات الحادة على المساعدات الخارجية وعدم التراجع عنها، فسوف تزداد الصعوبات التي تواجهها فلسطين في تنفيذ أجندتها. من هنا، وبدلاً من وضع قائمة طويلة من الأولويات التي يصعب تنفيذها، تحدد هذه الأجندة الوطنية عدداً محدداً من أولويات الإنفاق القابلة للتنفيذ، وتحدد، في الوقت نفسه، التوجهات السياسية المستقبلية التي يجب تنفيذها في جميع القطاعات، وبالتوازي مع أي تحسن على الوضع المالي.

ثالثاً، هذه الخطة واقعية من الناحية العملية؛ فعلى الرغم من أن الرؤية يجب أن توجه العمل، ينبغي أن توازن الخطة الوطنية بين الطموح والواقع والإمكانات المتاحة لتنفيذ ما ورد فيها. ففي الواقع، نادراً ما يتحقق التقدم بقفزات، وإنما يتجسد تدريجياً وعبر خطوات متواصلة.

رابعاً، هذه الخطة تضع المواطن في مركز اهتمامها؛ مما لا شك فيه أن فلسطين تواجه، على المدى القريب، تحديات مالية تستدعي اتخاذ سلسلة من القرارات الصعبة لضمان

الاستدامة المالية عبر زيادة الإيرادات وتقليص النفقات، مع ضرورة تنفيذ هذه الخيارات بطريقة تخفف من الأثر المحتمل على الخدمات المقدمة للمواطنين، وضمان استدامة تنفيذ التزاماتنا المرتبطة بتحسين نوعية الحياة لأبناء شعبنا. إضافة إلى ذلك، فإننا سنقوم باعتماد المنهج التشاوري الواسع، الذي اعتمدناه في إعداد أجندة السياسات الوطنية والإستراتيجيات القطاعية، في مرحلة الخطط الوطنية والقطاعية، وذلك لضمان اتخاذ القرارات المرتبطة بتحقيق الاستدامة المالية بالشراكة مع الأطراف المعنية كافة، وللإستفادة من وجهات النظر والخبرات العملية المتوفرة لدى جميع الشركاء.

إطار النتائج الإستراتيجي

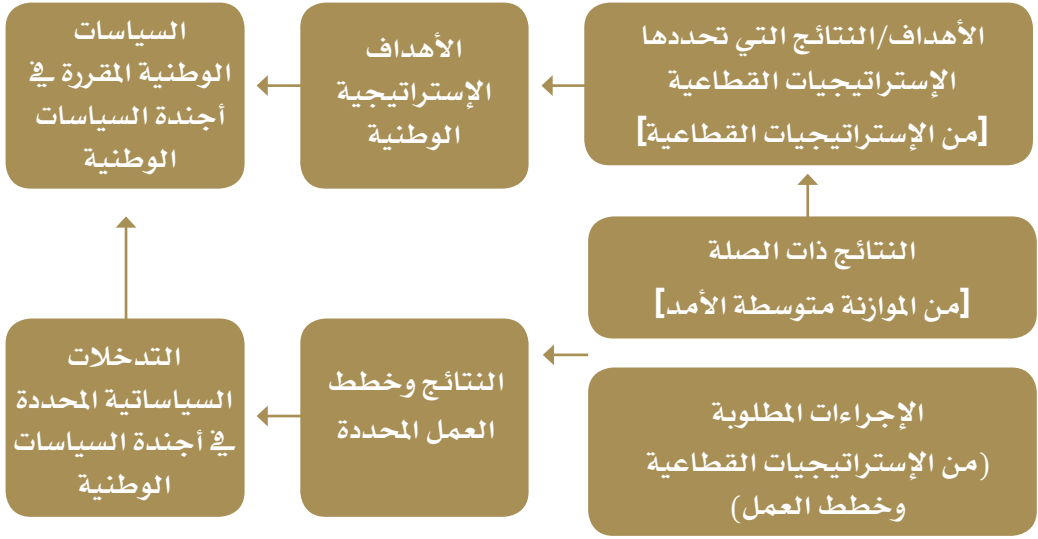
يستند التوجه الجديد لدمج عملية إعداد الخطط وتحضير الموازنات إلى مبدأين يعزز كل منهما الآخر، وهما: التخطيط المبني على النتائج، والتركيز على التنفيذ. التخطيط المبني على النتائج يعني تحديد المخرجات والنتائج بصورة دقيقة وواقعية وقابلة للتحقيق تدعم السياسات الوطنية وتنفذ ضمن حدود الموارد المالية المتاحة. أما التركيز على التنفيذ فيعني تطوير نظام متابعة مبني على الأداء وذلك من أجل التأكد من أن تنفيذ الخطط المقررة يتم في الوقت المحدد لها، ويصدر التقارير الدورية حول النتائج المحققة وفق الخطط المعتمدة، دون أن يتقل على كاهل الوزارات والهيئات الحكومية إعداد مزيد من التقارير غير الضرورية. في الوقت ذاته، يستجيب للتغيرات التي تطرأ على السياق السياسي أو المالي، ويتكفل بتنفيذ الإجراءات التي تعنى بالمعالجة السريعة للمشاكل التي تواكب التنفيذ. ويسمى هذا النظام الجديد الذي يركز على النتائج والأداء في إعداد الخطط وتحضير الموازنات «إطار النتائج الإستراتيجي».

ويتألف إطار النتائج الإستراتيجية من ثلاثة محاور:

- المرجعيات الدولية ومؤشراتها.
- الأهداف الإستراتيجية الوطنية.
- النتائج وخطط العمل المحددة.

ومن المقرر أن تُعدّ الأمانة العامة لمجلس الوزراء المنهجية الناظمة لإعداد إطار النتائج الإستراتيجي من أجل إقراره مع نهاية شهر نيسان للعام 2017. ويستعرض الرسم البياني (3) أدناه أوجه الالتقاء والترابط بين هذا الإطار وأجندة السياسات الوطنية.

الرسم البياني (3): إطار النتائج الإستراتيجي



المرجعيات الدولية ومؤشراتها: تحدد هذه المرجعيات مجموعة من المؤشرات العالمية المستخدمة على نطاق واسع، التي تسعى دولة فلسطين إلى إحراز تقدم مستمر على ضوئها. وقد تشمل الأمثلة على هذه المرجعية الدولية مؤشرات البنك الدولي للحكومة، ومؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

الأهداف الإستراتيجية الوطنية: تشمل أجندة السياسات الوطنية على 29 سياسة وطنية، ولكل سياسة من هذه السياسات، سيتم اختيار عدد محدود من الأهداف الإستراتيجية الوطنية لها استناداً للأهداف الإستراتيجية الواردة في الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية ذات الصلة، كما يمكن الاختيار من أهداف التنمية المستدامة واستهدافاتها باعتبارها أهدافاً إستراتيجية وطنية، حيثما كان ذلك مناسباً.

ولكل هدف استراتيجي وطني سيتم تحديد خط أساس مرجعي للعام 2016 وكذلك تحديد الاستهدافات للأعوام 2019 و2022. وخلال النصف الأول من العام 2017، ستعمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء مع الوزارات والهيئات الحكومية المعنية للتأكد من تحديد أهداف إستراتيجية وطنية ملائمة وفق المعايير التالية:

- ارتباط الهدف الإستراتيجي ارتباطاً مباشراً بسياسة وطنية من السياسات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية.
- تحديد الهدف الإستراتيجي على مستوى القطاع، وليس على مستوى الوزارة أو الهيئة المعنية، حيثما كان ذلك مناسباً.
- أن يكون الهدف الإستراتيجي محدداً، وواقعياً، وقابلًا للقياس، وقابلًا للتحقيق، ومحددًا بفترة زمنية¹.

النتائج وخطط العمل: ستقوم الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعمل مع الوزارات والهيئات

1. تفرض المنهجيات المراجعة في إعداد الإستراتيجيات القطاعية والموازنة متوسطة الأمد اعتماد الأهداف والمعايير المحددة والقابلة للقياس والممكنة التحقيق والواقعية والمحددة من الناحية الزمنية.

الحكومية المعنية على تحديد النتائج المرجوة وكذلك إعداد خطط العمل التنفيذية لكل تدخل من التدخلات السياساتية التي شملتها أجندة السياسات الوطنية، على أن تحدد خطط العمل الإجراءات الرئيسية المطلوب تنفيذها على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، وستعمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء على توحيد النتائج وخطط العمل وإدراجها ضمن خطة عمل موحدة للحكومة تمكنها من متابعة التقدم المحرز بصورة منتظمة.

وفيما يلي استعراض للإطار الزمني لعملية المتابعة وإصدار التقارير الخاصة بسير العمل على تنفيذ أجندة السياسات الوطنية:

- المرجعيات الدولية ومؤشراتها - على أساس سنوي.
- الأهداف الإستراتيجية الوطنية - على أساس سنوي.
- النتائج وخطط العمل المحددة - على أساس ربعي (للإجراءات)، ومرة واحدة في السنة على الأقل (للنتائج).

وسوف تتمكن الحكومة، من خلال تعزيز إجراءات متابعة تنفيذ أجندة السياسات الوطنية ورفع التقارير بشأنها، من تحديد المشاكل التي تعترض الأداء في مرحلة مبكرة واعتماد التدابير اللازمة التي تتكفل بتجاوز المشاكل المحتملة. فضلاً عن ذلك، فمن شأن توفر معلومات أشمل حول الأداء في الوقت المطلوب أن يدعم الحوار الذي نجريه مع شركائنا المحليين والدوليين حول الطريقة التي نعتمدها في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

ومن المقرر تصميم إطار النتائج الإستراتيجي واختباره ووضع موضع التنفيذ خلال العام 2017، وتتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء تطوير قدرات طواقم الوزارات والهيئات الحكومية بما يتماشى مع التعليمات التي تصدر بشأن النتائج وخطط العمل الأولى في العام 2017. ومن المقرر كذلك إعداد تقرير سنوي يرصد التقدم في سير العمل، بحيث يحدد النتائج المحققة مقابل النتائج المستهدفة. ويحدد إطار النتائج الإستراتيجي، من خلال تركيزه الدائم على النتائج والتنفيذ، معياراً عالياً للحكم على أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022. فلا يمكن الادعاء بتحقيق النجاح إلا عند الوفاء بالوعود المقطوعة.

وفي سياق عملنا على تطوير النظام المبني على النتائج، فإننا نضع بعين الاعتبار البيئة الفريدة التي تعمل فيها الوزارات والهيئات الحكومية على إعداد خططها وتحضير موازاتها، ولن تقلل خططنا الوطنية من قيمة هدفنا الأسمى المتمثل في إنجاز الاستقلال. ففي نهاية المطاف، لا يمكننا الإعلان عن نجاحنا إلا بعد إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال. ولكن، على المدى القريب، فإن النجاح يعني إحراز التقدم نحو تحقيق هذا الهدف السامي، في ذات الوقت، تقديم تقديم أفضل مستوى ممكن من الخدمات للمواطنين على الرغم من بقاء الاحتلال جائئاً على أرضنا. ففي فلسطين، لا محالة بأن يسير إعداد الخطط في مسارين متوازيين: حيث يهدف أحدهما إلى تجسيد الاستقلال، بينما يسعى الآخر إلى ضمان حصول المواطنين على خدمات تمتاز بمستوى متقدم من الجودة وحصولهم على الدعم والإسناد اللازم ضمن حدود الإمكانيات المتاحة.

إصدار:

مكتب رئيس الوزراء

رام الله - الماصيون

www.palestinecabinet.gov.ps

